

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1993/8
7 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الأولى

١٤-٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

التقدم المحرز في إدراج توصيات مؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالبيئة والتنمية في أنشطة المنظمات الدولية
والتدابير التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية لضمان إدراج
مبادئ التنمية المستدامة في البرامج والعمليات داخل
منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ - ٥	مقدمة
٤	٦ - ١٢	ملاحظات عامة
٦	١٣ - ١٤	أولا - بيان لجنة التنسيق الإدارية
٩	١٥ - ١٢٤	ثانيا - موجز أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
٩	١٥ - ٣٣	ألف - العناصر الحاسمة للاستدامة
١٣	٣٤	باء - الموارد والآليات المالية
		جيم - التعليم والعلم ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا
١٣	٣٥ - ٤٦	وبناء القدرات

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
١٧	٥٧- ٤٧ هياكل صنع القرار - دال
٢٠	٦٤- ٥٨ أدوار الفئات الرئيسية - هاء
٢١	٧٨- ٦٥ الصحة والمستوطنات البشرية والمياه العذبة - واو
٢٥	٩٧- ٧٩ الأراضي والتصحر والغابات والتنوع الحيائي - زاي
٢٩	١١٥- ٩٨ الغلاف الجوي والمحيطات وكل أنواع البحار - هاء
٣٤	١٢٥-١١٦ المواد الكيميائية السمية والنفايات الخطرة - طاء
٣٦	١٣٠-١٢٦ الاستنتاجات - ثالثا

موجز

يغطي هذا التقرير المجالات الرئيسية للأنشطة المتصلة بتنفيذ "جدول أعمال القرن ٢١" ويعرض بياناً بالمبادرات والعمليات الجديدة التي شرع فيها داخل المنظومة لإدماج مبادئ التنمية المستدامة في البرامج على كافة الأصعدة. وستدعى لجنة التنمية المستدامة في إطار رصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ إلى الاضطلاع بدور هام في إسداء المشورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن سبل ووسائل ضمان أفضل تنسيق وتكامل للجهود بين كافة المنظمات المعنية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

مقدمة

١ - يشمل جدول أعمال القرن ٢١^(١) ما يزيد ٥٠٠ ٢ نشاط في ١١٥ مجالا برنامجيا وكثير منها موجه إلى منظومة الأمم المتحدة ككل و/أو وكالات أو برامج أو مؤسسات محددة. وقد أوصى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بأنه ينبغي لجدول أعمال القرن ٢١، بوصفه القاعدة التي يستند إليها عمل المجتمع الدولي نحو تحقيق التكامل بين البيئة والتنمية، أن يوفر الإطار الرئيسي لتنسيق الأنشطة ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢ - وكذلك أوصى المؤتمر بأن يعهد إلى لجنة التنسيق الإدارية، تحت الإشراف المباشر للأمين العام، بمهمة ضمان الرصد والتنسيق والإشراف، على نحو فعال، لمشاركة منظومة الأمم المتحدة في متابعة أعمال المؤتمر. وبذلك ستوفر لجنة التنسيق الإدارية صلة حيوية وموقع التقاء بين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في أعلى المستويات الإدارية. ودعا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية جميع رؤساء وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن يتعاونوا مع الأمين العام تعاونا كاملا لجعل لجنة التنسيق الإدارية تعمل بفعالية في الاضطلاع بدورها الحاسم ولضمان التنفيذ الناجح لجدول أعمال القرن ٢١. كما أوصي بأن تنظر لجنة التنسيق الإدارية في إنشاء فرقة عمل خاصة، أو لجنة فرعية، أو مجلس للتنمية المستدامة. وقد أيدت الجمعية العامة في قرارها ١٩٠/٤٧ التوصيات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١.

٣ - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٩١/٤٧ المتعلقة بالترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، إلى جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات المتصلة بها في منظومة الأمم المتحدة تعزيز وتكييف أنشطتها وبرامجها وخططها المتوسطة الأجل، حسب الاقتضاء، طبقا لجدول أعمال القرن ٢١. وطلب إلى المنظمات أن تقدم تقاريرها بشأن

الخطوات التي اتخذتها من أجل أعمال هذه التوصية، إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٣، أو في عام ١٩٩٤ على الأكثر، وفقا للمادة ٦٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

٤ - وكذلك دعت الجمعية العامة جميع هيئات الإدارة ذات الصلة إلى ضمان تنفيذ المهام المنوطة بها تنفيذا فعالا، بما في ذلك نشر تقارير بصفة منتظمة عن أنشطة الأجهزة والبرامج والمؤسسات المسؤولة عنها تلك الهيئات، وكفالة إجراء استعراضات مستمرة لسياساتها وبرامجها وميزانياتها وأنشطتها. ودعت أيضا البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية والإنمائية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها مرفق البيئة العالمي، إلى تقديم تقارير بصفة منتظمة إلى لجنة التنمية المستدامة تتضمن معلومات بشأن خبراتها وأنشطتها وخططها الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٥ - وفي الفقرة ١٦ من ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد للدورة الأولى للجنة التنمية المستدامة تقريراً عن التقدم المحرز في إدراج توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في أنشطة المنظمات الدولية والتدابير التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية لضمان إدراج مبادئ التنمية المستدامة في البرامج والعمليات داخل منظومة الأمم المتحدة. وقررت لجنة التنمية المستدامة في دورتها التنظيمية إدراج بند مماثل في جدول أعمال دورتها الموضوعية.

ملاحظات عامة

٦ - تحدث نتائج مؤتمر الأمم المتحدة، المعني بالبيئة والتنمية أثرا عميقا بعيد المدى على برامج وأولويات المؤسسات ذات الصلة لمنظومة الأمم المتحدة. فهي جميعا تضطلع حاليا باستعراضات مكثفة لبرامج عملها، وتعيد ترتيب أولوياتها وتحول الموارد حيثما تأتي لها ذلك بغية التركيز على مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١، كل في مجالات اختصاصها.

٧ - وقد وضعت لجنة التنسيق الإدارية مسألة متابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في مقدمة جدول أعمالها. وطبقا لتوصيات المؤتمر، يجري تبسيط وإعادة تنظيم الآلية القائمة للجنة التنسيق الإدارية وغيرها من ترتيبات التنسيق فيما بين الوكالات، بشكل جوهري لتحقيق قدر أكبر من التكامل والتكاتف في اضعاء الشكل العملي على المجالات البرنامجية لجدول أعمال القرن ٢١.

٨ - واجتمعت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة المنشأة حديثا وشرعت في عملية استعراض مكثف لأنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات واستحداث استجابة فعالة لجدول أعمال القرن ٢١. وفي سياق عملية توزيع وتقاسم المسؤوليات هذه لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ستحدد مجالات الازدواجية غير الضرورية للجهود، وما يمكن وجوده من ثغرات

وفرص للتعاون ويتضمن الفرع الأول أدناه النص الكامل لبيان لجنة التنسيق الإدارية المقدم للجنة التنمية المستدامة.

٩ - وتحقيق النجاح في العملية التي شرعت فيها لجنة التنسيق الإدارية، بمساعدة اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، والرامية إلى ضمان إدراج مبادئ التنمية المستدامة في البرامج والعمليات داخل منظومة الأمم المتحدة سيتطلب فحصاً شاملاً لبرامج العمل الراهنة وعمالاً مشتركاً واسع النطاق بين كافة المنظمات المشاركة. سواء على الصعيد الإداري أو على صعيد العمل. وستستلزم بعض التدابير المقترحة أو التي جرى التوسع بها قصد تبسيط أنشطة مختلف مؤسسات المنظومة وأنشطة الأمم المتحدة نفسها، قيام الهيئات الحكومية الدولية داخل المنظومة بالنظر فيها والموافقة عليها. ولهذا السبب يعلق الأمين العام أهمية كبرى على تنفيذ توصية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الواردة في الفقرة ٣٨-٢٠ من جدول أعمال القرن ٢١، ومؤداها أن بالامكان تعزيز التنسيق والتكامل المتبادل لجهود برامج ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز ادماج البيئة والتنمية عن طريق تشجيع البلدان على المحافظة على اتخاذ مواقف متسقة في مختلف هيئات الإدارة.

١٠ - وقد أعد الفرع الثاني من هذا التقرير على أساس المعلومات الواردة من وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. ويغطي المجالات الرئيسية للأنشطة المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فضلاً عن المبادرات والعمليات الجديدة التي شرع فيها داخل منظومة الأمم المتحدة لأعمال نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وإدراج مبادئ التنمية المستدامة على كافة أصعدة البرامج. وفي ضوء الاعتبارات المجملية آنفاً، ستقدم إلى اللجنة في تقارير لاحقة، معلومات أكثر تفصيلاً عن الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لاعادة تكييف البرامج والأولويات طبقاً لمتطلبات جدول أعمال القرن ٢١، وذلك حينما تضع اللجنة المشتركة بين الوكالات ولجنة التنسيق الإدارية الاقتراحات ذات الصلة وتتخذ هيئات الإدارة ذات الصلة الإجراءات الموازية.

١١ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١٩١/٤٧ إلى هيئات إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومجلس التجارة والتنمية ان تدرس في دوراتها المقبلة الأحكام ذات الصلة من الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ وأن تقدم تقارير عن خططها المحددة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، عن طريق لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتضمن هذا التقرير عرضاً عاماً لأنشطة هذه المنظمات، غير أنه يمكن الوقوف على معلومات أكثر تفصيلاً في تقاريرها؛ وعلاوة على ذلك، لا يغطي هذا التقرير الأنشطة ذات الصلة للجان الإقليمية التي يتوقع أن تقوم، وفقاً لقرار المجلس ٢١٣/١٩٩٣، بتقديم تقاريرها بشأن خطط تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ إلى لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٣، أو على أكثر تقدير، في عام ١٩٩٤.

١٢ - ولأسباب عملية، نظمت المعلومات الواردة في هذا التقرير قدر المستطاع، حسب مجموعات من فصول جدول أعمال القرن ٢١. على نحو ما أوصت به الدورة التنظيمية للجنة التنمية المستدامة للنظر فيها

كأساس لبرنامج عملها المتعدد السنوات. غير أن المعلومات الواردة من الوكالات، في بعض الحالات، تكون ذات صلة بعدة مجموعات مواضيعية وذلك نظرا للطابع المترابط لمختلف فصول جدول أعمال القرن ٢١. وترد مثل هذه المعلومات في التقرير تحت عناوين المجموعات التي يبدو أنها أكثر صلة بالموضوع.

أولا - بيان لجنة التنسيق الإدارية

١٣ - لاحظت لجنة التنسيق الإدارية مع الارتياح، في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣ المعقودة في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بروما في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أن اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة قد بدأت عملية لتحديد وتوزيع المسؤوليات فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ووافقت على أن التحدي الأساسي الذي يواجه المنظومة هو تحقيق تنسيق أكثر فعالية على صعيد القطر والاقليم واستحداث تعاون أوثق بين المنظمات حول قضايا وبرامج محددة وذات صلة بجدول أعمال القرن ٢١. وأكدت أن تعبئة الموارد الكافية عنصر رئيسي في الجهد المبذول للتصدي لهذا التحدي. ورحبت بحقيقة أن إحدى القضايا الرئيسية في جدول أعمال لجنة التنمية المستدامة في دورتها الأولى ستكون دور منظومة الأمم المتحدة ومساهمتها في أعمال المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١٤ - وعقب تبادل الآراء، اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية البيان التالي^(٢) بقصد إحالته الى لجنة التنمية المستدامة:

"١ - إن لجنة التنسيق الإدارية لترحب بإنشاء لجنة التنمية المستدامة وتمديد الدعم الكامل لها في مواجهة التحدي المروع، ألا وهو تحقيق التنمية المستدامة. وهي تتطلع الى التوجيه بشأن السياسة من اللجنة في عملية ترجمة المهام المنبثقة عن مؤتمر ريو، وعلى الأخص جدول أعمال القرن ٢١، الى مجموعة متسقة من الأولويات والبرامج لمنظومة الأمم المتحدة.

"٢ - ولقد بدأت لجنة التنسيق الإدارية، في الفترة القصيرة التي انقضت منذ مؤتمر ريو، إجراءات بشتى الطرق وعلى كافة الأصعدة لمتابعة مقرراته. ووضعت لجنة التنسيق الإدارية، بوصفها الجهاز الرئيسي للتنسيق بين الوكالات، هذه المسألة عالية في جدول أعمالها. ويجري حاليا تبسيط الأجهزة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية وغيرها من ترتيبات التنسيق بين الوكالات وإعادة تنظيمها لتحقيق تكامل وتكاتف أكبر لدى بلورة المجالات البرنامجية لجدول أعمال القرن ٢١، بلورة عملية. ولقد اجتمعت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، المنشأة حديثا، وبدأت عملية مراجعة مكثفة لأنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات وصياغة استجابة فعالة لجدول أعمال القرن ٢١.

٣" - تحدث نتائج ريو أثرا عميقا وبعيد المدى في برامج وألويات مؤسسات المنظومة. فهذه أخذت تضطلع بمراجعة مكثفة لبرامج عملها، وتعيد ترتيب أولوياتها، وتنقل، أنى تأتى ذلك، مواردها بغية التركيز على مساعدة البلدان في الوفاء بالأغراض الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١ كل في مجال اختصاصها.

٤" - وترغب لجنة التنسيق الادارية، إذ تبدأ دورتها الموضوعية، أن تسترعي نظر اللجنة الى ثلاث قضايا رئيسية: تحديد وتوزيع المسؤوليات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، والتمويل.

٥" - تعتزم لجنة التنسيق الادارية، فيما يتعلق بالتنسيق، كفالة أن توجه الأنشطة القائمة نحو تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتحديد تقاسم المسؤوليات. وسيكون التحدي الأساسي تحقيق تنسيق أكبر فعالية على صعيد القطر والاقليم وكذلك استحداث تنسيق وتعاون أوثق بين الوكالات حول قضايا وبرامج ولتحقيق ذلك، ستتبع العملية التالية:

"(أ) على صعيد الميدان، ستراعي هياكل التنسيق بين الوكالات، المراعاة الكاملة، الأهداف الوطنية والاقليمية لجدول أعمال القرن ٢١؛

"(ب) على الصعيد الدولي، ستتابع كل منظمة مراجعة عملياتها المتعلقة بالبرمجة والميزانية في ضوء مجالات موضوعية لجدول أعمال القرن ٢١ بغية إعادة ترتيب الأنشطة القائمة وإعادة توجيهها؛ وتحديد الأنشطة الاضافية أو الجديدة التي يتعين الاضطلاع بها وفاء بجدول أعمال القرن ٢١ وما يرافقه من مقتضيات مالية؛ وتبيان الترتيبات للتعاون والتنسيق مع الوكالات الأخرى وما اذا كانت هذه كافية أو هي في حاجة الى تحسين؛

"(ج) سيطلب من كل وكالة أن تبين المجالات البرنامجية في جدول أعمال القرن ٢١ التي لديها القدرة لأن تسهم فيها إسهاما كبيرا، وسيعين رئيس اللجنة المشتركة مديري مهمات من المنظومة بأجمعها للتنسيق والبرمجة المشتركة، واضعا في اعتباره المعايير التي اقترحتها فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الادارية والمعنية بالبيئة والتنمية؛

"(د) ستتولى اللجنة المشتركة رصد المراجعات المذكورة في الفقرة الفرعية (ب) وكذلك المقترحات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج)، وذلك لكفالة الاستجابة على نحو متسق وشامل من جانب المنظومة بشأن مجموعات موضوعية على نحو ما حددته لجنة التنمية المستدامة. وفي الحالات التي تظهر فيها هذه المراجعات التي تجريها المنظمات إما إزدواجية لا لزوم لها للجهود أو فرصا للتعاون، تجري المشاورات لتسوية الخلافات وتعزيز البرمجة المشتركة.

"٦ - سيستمر إطلاع اللجنة على ما تتخذه لجنة التنسيق الإدارية من تدابير لكفالة إدماج مبادئ التنمية المستدامة في البرامج والعمليات المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى ما يتم إحرازه من تقدم في إدماج توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

"٧ - تلاحظ لجنة التنسيق الإدارية والقلق يساورها البطء فيما تم تحقيقه من تقدم حتى الآن في البدء بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولم تتبع الالتزامات المعقودة في ريو، بما يناسبها من إجراءات لتحقيقها. وإن الافتقار إلى التمويل الكافي هو، في هذا الصدد، من بين العوائق الرئيسية في كافة البلدان. وثمة حاجة إلى تجديد الإرادة السياسية والعمل المتضافر لاجتياز هذه العوائق.

"٨ - لقد دُعيت منظومة الأمم المتحدة لأن تساعد البلدان في تحقيق أهداف القرن ٢١. وكما ذكر آنفا، بادرت لجنة التنسيق الإدارية إلى اتخاذ عدد من الخطوات لتعبئة طاقات المنظومة وتجربتها لتحقيق استجابة متسقة ومنسقة لهذا التحدي الواسع المدى والمعقد. ويجري بذل كل مجهود ممكن لتعزيز كفاءة استخدام الموارد عن طريق تنسيق الفعل على الأصعدة القطرية والاقليمية والعالمية واستغلال إمكانات التعاون لتحقيق التكاتف. ومع هذا ينبغي التسليم بالحاجة التي لا محيد عنها لتوفير تمويل إضافي لأداء المهام الجديدة المنبثقة عن جدول أعمال القرن ٢١. وتلاحظ لجنة التنسيق الإدارية والقلق يساورها أن التمويل للبرامج المعتمدة لم يتم رغم ما التزم به من تعهدات في ريو. وعلى الأخص فقد تخلف عما كان متوقعا تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية.

"٩ - ومن الضروري أن يكون تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتمويل مبادرة بناء القدرات للقرن ٢١ وصندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على مستوى كاف. وتلاحظ لجنة التنسيق الإدارية أيضا الحاجة الكبرى إلى تمويل الأنشطة على الصعيدين القطري والمحلي، وهو تمويل لا زال غير مستوفى. وهذه الفجوة في حاجة إلى رأب بصورة عاجلة إن كان يتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

"١٠ - لقد تم، أو يجري حاليا الشروع في عدد من العمليات الحكومية الدولية مثل المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولجنة التفاوض الدولية المعنية بإعداد اتفاقية بشأن التصحر، والمفاوضات الحكومية الدولية بشأن السلامة الكيميائية، وذلك عملا بمقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ومطلوب من مؤسسات المنظومة أن تقدم مساهمات كبيرة إلى هذه العمليات. وليست موارد الميزانية لوكالات ومؤسسات المنظومة كافية لهذه الأنشطة. ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى اتخاذ

اجراءات في الهيئات الادارية المختصة في المنظومة ومن جانب المجتمع الدولي للوفاء بهذه الاحتياجات الاضافية من الموارد.

" ١١ - وفي الختام، تود لجنة التنسيق الادارية تجديد التزامها بالتصدي لتحدي النهوض بالتنمية المستدامة. وهي تقر بأن لمنظومة الأمم المتحدة دورا حاسما بوصفها الإطار العالمي لتحقيق أهداف القرن ٢١. وتؤكد لجنة التنسيق الادارية من جديد أهمية كفالة الاستجابة بصورة متسقة وجيدة التنسيق وكافية لهذا التحدي الذي يواجه منظومة الأمم المتحدة. وهي تكرر القول بأنها عاقدة العزم على اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الغاية. وسيكون الدعم الكامل من قبل الحكومات حاسما لإنجاح هذا المسعى. وإن لجنة التنسيق الادارية لتتطلع الى هذا الدعم".

ثانيا - موجز أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

ألف - العناصر الحاسمة للاستدامة (الفصول ٢ - ٥)

١٥ - تشكل المجالات البرنامجية المشمولة في هذه المجموعة الاطار العريض للسياسة العامة للانتقال الى الاستدامة. وتغطي بعض المجالات البرنامجية المدرجة هنا أنشطة تشكل جزءا من العمليات الدولية المعتمدة التي تتناول مسائل التجارة والدين والاستثمار والمساعدة الإنمائية، والرصد والتقييم والاتجاهات الاقتصادية وما الى ذلك. ويركز هذا الاستعراض الاهتمام على عناصر محددة متصلة بموضوع التنمية المستدامة.

١٦ - وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) برنامج عمل واسع لتغطية المسائل المتعلقة بالترابطات القائمة بين التجارة والبيئة. ويركز برنامج العمل على أربعة مجالات هي: البحوث الرامية الى المساهمة في استجلاء الترابطات القائمة بين التجارة والبيئة لتعزيز التنمية المستدامة؛ وبناء توافق الآراء؛ وجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالتدابير البيئية التي قد يكون لها أثر على التجارة؛ والمساعدة التقنية.

١٧ - ولقد أنجز العمل على وضع صيغة رائدة "لنظام المعلومات المحوسبة" (التجارة الخضراء) تسمح بترميز واسترداد المعلومات المتعلقة بشواغل وتدابير المنتوجات البيئية بغية تحليل الروابط القائمة بين التجارة والتنمية. وتتكون "التجارة الخضراء" من برنامج تشغيلي للحاسوب، قادر على تنفيذ هذه المهمات الأساسية الثلاث، معززا بقاعدة بيانات تمهيدية تغطي البلدان المنتقة، وتدابير المنتوجات والمسائل البيئية. ويجري العمل في الأونكتاد بشأن دراسات مواضيعية متعددة ودراسات حالات افرادية قطرية متعلقة بالروابط ذات الصلة بين التكنولوجيا والتجارة والبيئة.

١٨ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١/٤٦، تقوم أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بتعديل قاعدة البيانات المتعلقة بتدابير الرقابة التجارية التابعة للمؤتمر، من أجل جمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأنظمة والتدابير البيئية التي قد تؤثر على التجارة، لا سيما تجارة البلدان النامية، وذلك للمساهمة في وضوح الأنظمة البيئية الوطنية على الصعيد الدولي.

١٩ - وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، انتهى العمل في الأونكتاد، في أربع دراسات تتناول تنمية الموارد، وإدارة الموارد، وأحوال السوق. وبالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماع مائدة مستديرة معني بالصلات بين أحوال السوق وكثافة استخدام الموارد، لا سيما الآثار البيئية. ويجري العمل في دراسات حالة إفرادية عن الآثار البيئية المختلفة لانتاج سلعة محددة في ظل سياسات حكومية وأحوال اجتماعية واقتصادية مختلفة. كذلك، تشمل دراسات حالة إفرادية أخرى، تجرى حالياً عن مساهمة قطاع المعادن في التنمية الاقتصادية، أجزاء تتناول الآثار البيئية المترتبة على أنشطة انتاج المعادن في بلدان نامية محددة.

٢٠ - وفي مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، يجري حالياً النظر في عدة أنشطة، أو تنفيذها، تمثيلاً مع أحكام الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١ المتصلة بولاية الغات. ويولى الاهتمام لأهداف مثل تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحرير التجارة وتحقيق الدعم المتبادل بين سياسات التجارة والبيئة. ويجري عقد اجتماعات بين لجنة التجارة والتنمية والفريق المعني بالتدابير البيئية والتجارة الدولية، خلال عام ١٩٩٣ بشأن مسائل محددة تتعلق بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أحييت إليها من قبل الأطراف المتعاقدة للغات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، سيعقد مجلس الممثلين اجتماعاً من أجل استعراض أعمال المنظمة في هذا المجال واستكمالها إن لزم الأمر.

٢١ - ويواصل صندوق النقد الدولي إسداء المشورة إلى البلدان الأعضاء بشأن السياسات الاقتصادية الكلية، التي تشجعها، ضمن جملة أمور، على إيجاد تسعير سوقي ونظم مفتوحة للتبادل والتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، خصص الصندوق موارد من الموظفين للاتصال بمنظمات أخرى لها اختصاص ومسؤوليات في مجال البيئة. والهدف من ذلك هو المساهمة في فهم تأثير صكوك السياسات الاقتصادية الكلية على البيئة. وقد أعد موظفو الصندوق مذكرات إعلامية عن الشواغل البيئية في أغلبية البلدان الأعضاء في الصندوق لكي يستعملها الموظفون كمعلومات أساسية في مناقشاتهم مع الدول الأعضاء. وقد استندت هذه المذكرات الإعلامية إلى عدة مصادر، من بينها تقارير السلطات الوطنية المعدة من أجل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٢٢ - وقد قام صندوق النقد الدولي، ضمن جهوده الرامية إلى إيلاء اهتمام خاص للجوانب الاجتماعية للتكيف وقضايا الفقر، بعقد حلقات دراسية داخلية عن الفقر، وتوفير المساعدة التقنية للبلدان الأعضاء من أجل تصميم وتنفيذ شبكات الأمان الاجتماعي التي تتسم بالفعالية من حيث التكاليف، والمساعدة في حفز المساعدة المالية الخارجية من أجل هذه التدابير. وقد أصبحت المناقشات المتعلقة بالفقر وشبكات

الأمان الاجتماعي التي تجرى بين بعثات الصندوق وسلطات البلدان شائعة، وتجري مناقشة هذه المسائل في تقارير الموظفين بتفصيل أكبر من ذي قبل.

٢٣ - ويتضمن جدول أعمال القرن ٢١ مقترحات شتى لتدابير السياسة المحلية التي تترتب عليها آثار مالية. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح جدول أعمال القرن ٢١ آليات جديدة للتمويل الخارجي للمشاريع الخاصة بالبلدان النامية. ويعتزم الصندوق إيلاء اهتمام متزايد لمصادر التمويل المذكورة في سياق مناقشتها مع السلطات الوطنية من أجل ضمان اتساقها مع إطار السياسة الكلية الذي يستهدف تشجيع النمو المتوازن والمستدام.

٢٤ - والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لديه ولاية محددة في مجال تخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية. ويوفر الصندوق تمويلاً بشروط تساهلية لمشاريع التنمية الزراعية الموجهة إلى مجموعة مستهدفة صراحة تتألف من صغار المزارعين، والصيادين الحرفيين، والرعاة الرحل، والشعوب الأصلية، والعاملين بلا أرض، والمزارعين بالمشاركة، والنساء الريفيات الفقيرات، ممن يكونون هذه المجموعات. وتعتبر وجهة الصندوق ونطاق أنشطته متصلان اتصالاً مباشراً بأحكام جدول أعمال القرن ٢١، وعلى وجه الخصوص الفصل ٣، "مكافحة الفقر".

٢٥ - وقد شرع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مرحلة أولية لتنمية واختبار إدارة الموارد الطبيعية من أجل تخفيف حدة الفقر في الريف. وهذه المرحلة تعتبر عملية معجلة للتعليم المؤسسي تستهدف مساعدة الصندوق في إدماج الاعتبارات البيئية في عمليات القروض التي تقوم بها وفي ترجمة جدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى عمل. وتتألف المرحلة الأولى للتنمية والاختبار، ومدتها سنتان (آذار/مارس ١٩٩٢ - آذار/مارس ١٩٩٤)، من أربعة عناصر تعزز بعضها بعضاً هي: عمليات التقييم البيئية السابقة لاتخاذ إجراءات لمساعدة تصميم مشاريع محددة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ودراسات موضوعية لإدارة الموارد الطبيعية تعالج المسائل المتكررة في مشاريع الصندوق وخاصة النظم الأيكولوجية الزراعية ويسترشدها في تنمية حافظة الصندوق الدولي؛ والأنشطة السابقة للاستثمار المتصلة بالبيئة والتي تضع الأساس لتنفيذ المشاريع المستدام بيئياً؛ ووضع مبادئ توجيهية تشغيلية للزراعة المستدامة لتوفير الإرشاد في تصميم وتنفيذ مشاريع تخفيف حدة الفقر التي يضطلع بها الصندوق، تمشياً مع جدول أعمال القرن ٢١.

٢٦ - واستجابة لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوسيع برنامجه في مجال السكان والبيئة. وقد بدأ تنفيذ مشروع جديد عنوانه الضغوط السكانية، والفقر والمناطق المعرضة للخطر بيئياً. وينطلق المشروع من نقطة التأكيد على فهم التفاعل بين السكان وتدهور البيئة والفقر في كل من جدول أعمال القرن ٢١ وولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويسعى المشروع إلى تحديد مناطق العالم التي بلغ فيها الفقر وتدهور البيئة نسباً حرجية وتكون الضغوط السكانية عوامل مساهمة ذات أهمية، وإجراء مزيد من البحوث التفصيلية، في هذه المناطق، للصلات بين العوامل السكانية، والفقر،

وتدهور البيئة؛ واستخدام نتائج البحوث للمساعدة في وضع سياسات علاجية. ويلزم، بصورة خاصة، أن تترتب على النتائج التي يتم التوصل إليها آثار وقائية متوسطة الأجل وطويلة الأجل بإدماجها في السياسات السكانية الوطنية، والتخطيط الانمائي والبيئي على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٧ - ابتداءً من عام ١٩٩٣، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتمويل مشروع يحتمل أن يكون له مغزى كبير بالنسبة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ. ويقوم بتنفيذ البرنامج البيئي الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ وهو مؤسسة اقليمية تدعمها ٢٢ دولة جزرية؛ وسوف يمتد المشروع لفترة أربع سنوات ويتضمن الأهداف التالية: تعزيز الوعي بالصلوات بين نمو السكان وتدهور البيئة بين واضعي السياسات والمخططين، وعلى مستوى المجتمع المحلي أيضاً؛ تطوير قدرة البلدان الجزرية في المحيط الهادئ لإدخال شواغل السكان في سياساتها وبرامجها وأنشطتها البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ وإحداث تحسين ملحوظ في قدرات الإدارات والوحدات الحكومية المعنية بإدارة البيئة في الدول الجزرية للمحيط الهادئ، في مجال إدراج الأبعاد السكانية لتعزيز إمكاناتها الخاصة باستخدام البيانات الديمغرافية وكذلك البيانات الاجتماعية والاقتصادية لصياغة البرامج البيئية وتخطيطها وتنفيذها، بحلول نهاية دورة المشاريع.

٢٨ - قدم دعم أيضاً لمشروع يقوم بتنفيذه معهد مساشوستس للتكنولوجيا بغية دراسة العلاقة بين الخصائص الديمغرافية والمواهب من الموارد ومستوى القدرات التكنولوجية. ويسعى المشروع، بذلك، إلى وضع إطار تحليلي متكامل للمساعدة في توجيه تحليل أوجه صلة السكان بالبيئة والتنمية.

٢٩ - ومن الجائز أيضاً أن يقدم الدعم لأربعة مشاريع أخرى هي قيد النظر في الوقت الراهن. وتتناول نمو السكان وتحويل الأراضي الزراعية وتغير البيئة؛ والعلاقة بين الهجرة وتدهور البيئة؛ والسكان والاستهلاك والبيئة؛ وتطوير نظام مجتمعي لجمع البيانات المتعلقة بنمو السكان والنظم الايكولوجية المحلية. وتنطوي هذه المشاريع على تعاون واسع النطاق بين أفرقة الباحثين في البلدان المتقدمة النمو والنامية، وتغطي أماكن عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٠ - ويجري، كجزء من برنامج الأمم المتحدة المعني بقضايا التنمية العالمية وسياساتها، تحسين النموذج العالمي للمدخلات والنواتج الخاص بالاقتصاد العالمي لتيسير عمليات تحليل مسارات النمو البديلة للاقتصاد العالمي، على نطاق المنظومة، إلى ما بعد عام ٢٠٠٠ والسياسات البديلة التي تؤثر على هذه العملية ونتائج التكيف الهيكلي. وسيولى اهتمام خاص للعلاقات القائمة بين أنماط الاستهلاك واستخدام الموارد واختيار التكنولوجيات وتأثير التكنولوجيات الأقل كثافة في استهلاك الموارد على التنمية الاقتصادية. وسيتم إعداد منشور عن انتشار التكنولوجيا في القطاعات الكثيفة الاستخدام للطاقة في البلدان النامية والآثار المترتبة عليها في الانبعاثات الهوائية في عام ١٩٩٤.

٣١ - وستواصل الأمم المتحدة تقييم ورصد عدة مسائل هامة متصلة بالتنمية المستدامة، لا سيما توفير الموارد المالية الملائمة للبلدان النامية وتشجيع السياسات الاقتصادية المؤدية إلى التنمية المستدامة؛ والسياسات الوطنية والدولية للقضاء على الفقر؛ والقضايا ذات الصلة المتعلقة بمسألة "البعد الاجتماعي" التي تجري معالجتها في الفرع الأول من جدول أعمال القرن ٢١.

٣٢ - وشعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة هي في سبيل توسيع "قاعدة بياناتها لبحوث السكان والتنمية". وتتضمن قاعدة البيانات، في الوقت الراهن، بيانات سكانية، وبيانات عن القوة العاملة والقطاعات الاقتصادية والتعليمية على الصعيد الوطني، وستشمل متغيرات مختارة للموارد البيئية والطبيعية.

٣٣ - وبدأت الشعبة في وضع قائمة جرد وتحاليل منتظمة لآراء الحكومات فيما يتعلق بالصلات القائمة بين السكان والبيئة، بما في ذلك الآراء المعرب عنها أثناء الأعمال التحضيرية الجارية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية لعام ١٩٩٤. وقد شرعت الشعبة، بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة للسكان، في مشروع يستهدف تحقيق فهم أفضل للعلاقات بين السكان والبيئة. ومن المقرر أن يضع المشروع جدول أعمال بحثي لدراسة العلاقات بين السكان والبيئة.

باء - الموارد والآليات المالية (الفصل ٣٣)

٣٤ - استرعي انتباه اللجنة الى تقرير تفصيلي من الأمين العام معنون "الالتزامات المالية الأولية والتدفقات المالية والترتيبات اللازمة لتنفيذ مقررات المؤتمر من جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة" E/CN.17/1993/11.

جيم - التعليم والعلم ونقل التكنولوجيات السلمية بيئيا والتعاون وبناء القدرات (الفصول ١٦ و ٣٤-٣٧)

٣٥ - تتسم المجالات البرنامجية المشمولة في هذه المجموعة بأهمية حاسمة بالنسبة لبناء القدرات الطويلة الأجل اللازمة لإدارة الانتقال الى التنمية المستدامة. وهي تمثل مجتمعة وسيلة زيادة المعرفة والوعي عن طريق التعليم والتدريب، وزيادة فهمنا للعمليات الإنمائية والبيئية والروابط القائمة فيما بينها عن طريق البحث العلمي وتطبيق المعارف لكفالة تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير التكنولوجيا ونقلها والتعاون في مجالها. ويجري تناول الطريقة التي تساعد بها منظومة الأمم المتحدة في الاضطلاع بالمهام المتصلة بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات في تقرير مستقل معنون "التقدم المحرز في تيسير وتعزيز نقل التكنولوجيات السلمية بيئيا والتعاون وبناء القدرات" (E/CN.17/1993/10).

٣٦ - وتمشيا مع التوصية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ بأن يقوم البرنامج الدولي للثقافة البيئي المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاضطلاع بدور رائد داخل منظومة الأمم المتحدة في إعادة توجيه الثقيف بشأن التنمية المستدامة، سيقدم المدير العام لليونسكو الى المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والعشرين (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) اقتراحا ببدء مبادرة جديدة رئيسية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ لزيادة مساهمة اليونسكو في البرنامج الدولي للثقيف البيئي. وستعزز هذه المبادرة التعاون بالفعل بين اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان على نحو يكفل تناول مواضيع البيئة والثقيف السكاني والإعلام بأسلوب أكثر شمولاً وعلى نحو أكثر تعاضداً.

٣٧ - وبصفة عامة، توفر متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لليونسكو فرصة فريدة لمواصلة تعزيز الأعمال المتعددة التخصصات المضطلع بها بشأن البيئة والتنمية على النحو الموصى به في جدول أعمال القرن ٢١ بجميع أجزائه، انطلاقاً من واحدة من أكبر الميزات النسبية التي تتمتع بها المنظمة، وهي قدرتها على إحلال أنشطتها في مجال التواصل بين التعليم والعلم، بما في ذلك العلوم الاجتماعية والثقافية والاتصال.

٣٨ - وتولي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أهمية خاصة للثقيف البيئي من أجل زيادة وعي الأطفال والنساء بشأن الفرص البديلة لكسب الرزق وتشجيع مشاركتهم الفعالة في التماس نهج مبتكرة لتلبية الاحتياجات الأساسية في الحاضر وللحفاظ على الكوكب من أجل الأجيال المقبلة وبالتالي يصبحون مواطنين مسؤولين بيئياً واجتماعياً.

٣٩ - ويتضمن البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم جدول أعمال القرن ٢١ ما يلي: بدء برنامج رئيسي لبناء القدرات، هو برنامج بناء القدرات (القرن ٢١)، والحصول على ردود أولية من جميع الأطراف المهمة؛ واستعراض البرامج القطرية المشمولة في الدورة الخامسة والتحضير لإجراء استعراض أكثر تفصيلاً أثناء تلك الدورة لجعل هذه البرامج داعمة على نحو أوفى لاستراتيجية التنمية المستدامة؛ وصياغة برنامج تعاوني مع القطاع الخاص لتعزيز التشارك في التكنولوجيا واستحداث تكنولوجيات حميدة بيئياً؛ وتحديد مبادرات جديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية للفئات المحلية وتعزيز دورها في استحداث التقنيات السليمة إيكولوجياً.

٤٠ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أدرجت مسألة التكنولوجيات السليمة بيئياً في برنامج عمل الفريق العامل المخصص المعني بالترابط، بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا التابع لمجلس التجارة والتنمية. ستعقد حلقة عمل بشأن هذا الموضوع في خريف عام ١٩٩٣. وتقوم برامج التعاون التقني التابعة للأونكتاد بتدعيم بناء القدرات الوطنية بصورة فعالة. على وجه الخصوص، كاد العمل يكتمل في إعداد دورة تدريبية للمسؤولين والمفاوضين من البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة الانتقال بشأن موضوع التوفيق بين

السياسات التجارية والبيئية. وبالإضافة الى ذلك، يجري العمل حاليا في إعداد خطة تدريبية بشأن الجوانب الإنمائية في المداولات البيئية العالمية.

٤١ - وقد أتمت حاليا جميع القطاعات البرنامجية ذات الصلة في إطار اليونسكو والهيئات الحكومية الدولية والبرامج الدولية تحليلها المتعمق لآثار النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على أنشطة كل منها. وقد أعيد توجيه هذه الأنشطة بحيث تتمشى مع جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد صدق على الاستراتيجيات وخطط العمل المنقحة الخاصة بكل منها حيثما لزم ذلك، من الهيئات الحكومية الدولية المعنية، مثل جمعية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية والمجلس الحكومي الدولي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي ومجلس التنسيق الدولي لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، فضلا عن هيئات الخبرة الاستشارية المختصة فيما يتعلق بالبرامج الأخرى ذات الصلة.

٤٢ - وقد حددت المجالات الشاملة التالية بوصفها ذات أولوية عليا بالنسبة لليونسكو: والتدريب وبناء القدرات لاسيما في البلدان النامية؛ وتثقيف الجمهور وتزويد صانعي القرارات بالمعلومات؛ وتسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالمجالات الموضوعية، ستولى الأولوية، دون استبعاد المجالات الأخرى، للبرامج العلمية المتصلة بالمحيطات (عن طريق اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية)، والتنوع الأحيائي، وموارد المياه العذبة.

٤٣ - وتعتمد المنظمة العالمية للملكية الفكرية الاضطلاع بالأنشطة التالية:

(أ) نشر المعلومات التي تشرح مفاهيم الملكية الفكرية وممارساتها من حيث صلتها بالجوانب المتعلقة بالملكية وغير المتعلقة بها من جوانب التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا السليمة بيئيا؛

(ب) تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية تتناول مواضيع الاستخدام والبيع والترخيص والأجور وغيرها من جوانب نقل التكنولوجيا، سواء كانت محمية أو غير محمية بوصفها ملكية فكرية، بما في ذلك التكنولوجيا السليمة بيئيا؛

(ج) إعداد "مواصفات موجزة" للتكنولوجيات في ميادين مختارة من ميادين التكنولوجيا السليمة بيئيا. وسيتألف كل موجز من معلومات تقنية تقدم سردا لتطور الميدان التكنولوجي المعني، والحلول المختلفة للمشاكل التكنولوجية، ووصف لأحدث ما وصل اليه التطور في ذلك الميدان. وسوف تستمد هذه المعلومات من المعلومات التقنية الواردة في وثائق براءات الاختراع التي يوجد منها حاليا نحو ٣٠ مليون وثيقة.

٤٤ - وفي السنة الماضية قامت المؤسسة المالية الدولية بعدد من المبادرات الجديدة التي تدعم التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات. وتشمل هذه المبادرات ما يلي:

(أ) قامت وحدة البيئة التابعة للمؤسسة المالية الدولية بزيادة قدرتها على ترويج وتحديد المشاريع البيئية التي يضطلع بها القطاع الخاص ومساعدة الجهات الراعية للمشاريع في إعداد مشاريع مقبولة لدى المصارف ومستأهلة للتمويل من المؤسسة المالية الدولية (على سبيل المثال، توفير خدمات الإمداد بالمياه ومعالجة المياه وإدارة النفايات ومعالجة النفايات، والسياحة الإيكولوجية). ونتيجة لهذا الجهد، تقوم المؤسسة المالية الدولية حاليا بتجهيز عدد من المشاريع البيئية:

(ب) كرست المؤسسة المالية الدولية قدرا كبيرا من الموارد خلال السنة الماضية لتحديد وإعداد مشاريع القطاع الخاص بغرض تمويلها من مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال. وقدمت المؤسسة المالية الدولية أيضا مساهمة كبيرة في تصميم المرحلة التنفيذية لمرفق البيئة العالمية، تتعلق بسبل زيادة مشاركة القطاع الخاص وتحسين كفاءة الإجراءات الإدارية لتلبية احتياجات القطاع الخاص، مثل تجميع المشاريع المتوسطة والصغيرة؛

(ج) بدأت المؤسسة المالية الدولية جهدا كبيرا لوضع مبادئ توجيهية للإدارة وأدوات للعمل ومواد تدريبية في مجال البيئة، لمساعدة الجهات الراعية لمشاريع المؤسسة المالية الدولية على تحسين قدراتها في مجال الإدارة البيئية؛

(د) تشترك المؤسسة المالية الدولية في مناقشات أولية مع مجلس الأعمال التجارية لتحقيق التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن إمكانية إنشاء مرفق لإعداد المشاريع للمساعدة في تعجيل عملية نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا.

٤٥ - ويركز الدعم المقدم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مجال بناء القدرات على ثلاث جوانب أساسية من جوانب التنمية المستدامة، فيتخذ الأشكال التالية: أولا، تعزيز القدرات لدمج الاعتبارات البيئية في السياسات والاستراتيجيات الصناعية؛ وثانيا، تحسين القدرات لتحليل وممارسة الاختيارات من بين البدائل التكنولوجية، وتعزيز القدرات لتطبيق الاختيارات التكنولوجية. وحددت المنظمة مجالين رئيسيين للزخم هما: التقنيات والتكنولوجيات الإنتاجية الأكثر نظافة؛ وتدابير تحقيق الكفاءة والحفظ في مجال الطاقة. ويوجه هذان المجالان من مجالات الزخم الأنشطة الميدانية لليونيدو على المستويين القطاعي ودون القطاعي. وهما مترابطان ويعكسان المفهوم الجديد للإنتاج النظيف الذي يركز على المنتجات والعمليات المثلى من ناحية منع التلوث وحفظ الموارد.

٤٦ - وتشجع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنشطة البحث والتعاون التقني، التي تدعمها مختبراتها والتي ستدعم عددا كبيرا من المشاريع المتصلة مباشرة بجدول أعمال القرن ٢١.

دال - هياكل صنع القرار (الفصول ٨، ٣٨-٤٠)

٤٧ - المجالات البرنامجية المدرجة في هذه المجموعة تشمل بصفة عامة التحسين في ثلاثة مجالات للعمل هي هياكل صنع القرار، والنظم القانونية، والبيانات والمعلومات. وفيما يتعلق بهياكل صنع القرار فإن الاحتياج الحاسم هو تحسين العمليات لكفالة تحسين التنسيق والارتباط بين الاجراءات البيئية والإنمائية وبين القطاعات. وقد ورد في الفقرات من ٤ الى ٦ أعلاه سرد للخطوات المتخذة على الصعيد الدولي لكفالة التنسيق فيما بين الوكالات. وبالإضافة الى ذلك، اتخذت تدابير داخل الوكالات لإعادة توجيه الهياكل التنظيمية صوب أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وتتخذ هذه التدابير شكل إعداد ورقات من أجل الموظفين المتدربين عن آثار جدول أعمال القرن ٢١ بالنسبة للوكالة المعنية وإنشاء هياكل جديدة خصيصا من أجل التنمية المستدامة في المنظمة، وتشكيل الأفرقة الاستشارية ذات الصلة، والمشاركة في اجتماعات التنسيق، وما الى ذلك. أما من حيث تدعيم تشكيل الهياكل المناسبة على الصعيد الوطني فقد شرع أيضا في بعض المبادرات.

٤٨ - بدأت الأمانة العامة للأمم المتحدة في تنفيذ عدد من الأنشطة في مجالات تخطيط وإدارة البيئة وتقديم المساعدة الى الحكومات في وضع خطط عمل بيئية مثل جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني. وشمل ذلك إدماج الاستراتيجيات البيئية في البرامج والخطط الإنمائية الشاملة لبناء القدرات على الصعيد الوطني مع إيلاء اهتمام خاص لصيانة الموائل الطبيعية ولتردي الأرض والتصحر والتلوث الحضري والصناعي.

٤٩ - وقد نقح برنامجها الخاص بالخدمات الاستشارية الإنمائية ليشمل وضع مبادئ توجيهية للإدارة والسياسات البيئية واستخدام الاستشعار من بعد في الرصد البيئي ونظم التقييم القائمة على التكنولوجيا المتقدمة في مجال البيئة. ويولى تركيز خاص لإعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة البيئة في قطاعات التعدين والطاقة والإدارة العامة والتخطيط على الصعيد الوطني. كما تشمل الأولويات الأخرى تنمية الموارد البشرية لأغراض الإدارة البيئية بما في ذلك تقييم الأثر البيئي على الموظفين في البلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية في مجال حفظ الطاقة وكفاءتها.

٥٠ - ويشمل البرنامج الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال دعم جدول أعمال القرن ٢١: متابعة الاستنتاجات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والتي أعد كثير منها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتحديد أوجه الدعم التي ستحتاج اليها البلدان لإعداد خطط العمل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ والتشاور مع المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية بشأن احتياجاتها لبناء القدرات ومبادرات التخطيط لتعزيز الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني

في تعزيز التنمية المستدامة وتنفيذ ورصد جدول أعمال القرن ٢١؛ والمشاركة في رعاية الاجتماع الإقليمي المقرر عقده في أبوجا بنيجيريا والذي سيركز على الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ وتقديم الدعم لعدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية الوطنية التي سيتم عقدها لوضع خطط وجدول أعمال مماثلة على الصعيد الوطني وذلك من خلال عملية مشاركة؛ وتحقيق تقدم فيما يتعلق بشبكة التنمية المستدامة وهو برنامج يهدف لتسهيل فرص حصول البلدان النامية على المعلومات عن القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة.

٥١ - يعمل عدد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على نحو نشيط في مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في مهمة توفير إطار العمل القانوني والتنظيمي الفعال لتحقيق التنمية المستدامة مثلما ورد وصفها في الباب ٨ (ب٤) من جدول أعمال القرن ٢١.

٥٢ - قدم البنك الدولي على مدى العام الماضي، المساعدة التقنية في مجال القانون البيئي والمؤسسات لثلاثين بلدا ناميا واقتصادا يمر بمرحلة الانتقال. وهكذا تقدم الخدمات الاستشارية في مجال القانون البيئي والمؤسسات البيئية ومن خلال توفير الموظفين المهنيين والخبراء الاستشاريين الذي يعملون في تعاون وثيق مع الخبراء القانونيين المحليين في إطار اتفاقات للإعارة تتطلب إيلاء اهتمام بشكل روتيني دوري للعوامل الإيكولوجية والبيئية أو تحديد إجراء تنظيمي معين ينبغي اتخاذه في مجال مكافحة التلوث أو إدارة الأحراج. كما قدمت المساعدة أيضا لتعزيز المؤسسات الإدارية والقانونية الوطنية كجزء من المشاريع البيئية المستقلة ضمن إطار عمل خطط العمل البيئية على الصعيد الوطني أو في إطار اتفاقات المنح الممولة من المرفق البيئي العالمي كما حدث مؤخرا.

٥٣ - قدمت الإدارة القانونية بالبنك الدولي، بالتعاون مع مؤسسات وطنية ودولية أخرى، الدعم والخبراء لبرامج التدريب في مجالات الإدارة والقانون البيئي للمحامين المشاركين من البلدان النامية. وعقدت بمبادرة من البنك الدولي حلقة عمل بشأن المساعدة التقنية في مجال القانون البيئي، في واشنطن العاصمة في آذار/مارس ١٩٩٣، شاركت فيها هيئات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى العاملة في هذا المجال المتخصص (بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية). والمثال ذو الصلة للتعاون المشترك بين الوكالات، والذي يجري إعداده حاليا هو "المشروع المشترك للقانون البيئي والمؤسسات البيئية لحكومات البلدان الأفريقية والذي يتوقع أن يمول على نحو مشترك من قبل حكومة هولندا وصندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن ينفذ على نحو مشترك بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية مع مشاركة البنك الدولي في اللجنة التوجيهية.

٥٤ - يتوقع نشر "دليل المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لنظام الحسابات القومية" في وقت قريب كمنشور من منشورات الأمم المتحدة المعروضة للبيع. وقد أوفد المكتب الإحصائي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة مؤخرا بعثات لفترات قصيرة، من خلال البرنامج العادي للأمم المتحدة لتقديم الدعم، الى كل من الصين وإندونيسيا وتايلند وذلك بغرض مساعدة الحكومات في تنفيذ المحاسبة المتكاملة. وربما تتطور هذه البعثات الى مشاريع قطرية شبيهة بدراسات الحالات الخاصة التي قد تمت بالفعل في كل من المكسيك وبابوا غينيا الجديدة. ويعتزم تنفيذ مشاريع قطرية إضافية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية الأخرى.

٥٥ - أما على الصعيد الإقليمي فقد عرض المكتب الإحصائي المنهجيات المحاسبية المتكاملة الجديدة أثناء حلقة دراسية عن الموارد الطبيعية والحسابات البيئية لأغراض السياسة الإنمائية في منظمة الدول الأمريكية (واشنطن العاصمة، ١٣-١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣). ونظم المكتب بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل عن المحاسبة البيئية ومحاسبة الموارد الطبيعية لبلدان آسيا والمحيط الهادئ (بيجين)، ٢٢-٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣. ويعتزم عقد حلقات دراسية إقليمية أخرى لأفريقيا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥٦ - وتحت إشراف اللجنة الاحصائية، طلب من المكتب الإحصائي مؤخرا إنشاء قوة عمل بشأن الإحصاءات البيئية. وستقوم قوة العمل من جملة أمور بتقييم الحاجة الى تحسين التنسيق في مجال وضع مؤشرات بيئية ومؤشرات للتنمية المستدامة. وسيستمر الفريق العامل المشترك بين الحكومات والمعني بتحسين الإحصاءات البيئية والذي يوفر له المكتب الإحصائي خدمات الأمانة، في إرشاد العمل الدولي بشأن الإحصاءات والمؤشرات البيئية. وتجري الآن دراسة إمكانية استخدام الحسابات المستكملة في وضع خطة عمل عملية وطنية للتنمية المستدامة في بابوا غينيا الجديدة كجزء من المجهود المشترك بين الوكالات لمساعدة البلد في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني. وتعتبر هذه الدراسة نموذجا لأنشطة شبيهة في بلدان أخرى.

٥٧ - تمت الموافقة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على إنشاء صندوق برأسمال قدره ٢,٥ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ لدعم التخطيط وإعداد المشاريع والإجراءات المحددة، كيما تدمج الاهتمامات البيئية ونهج التنمية المستدامة في البرامج القطرية التي تدعمها اليونيسيف، وسيصرف ما يزيد عن نصف هذا المبلغ في الميدان حتى تستطيع مكاتب اليونيسيف القطرية تكثيف جهودها لما يلي:

(أ) مساعدة الحكومات في ضمان أن تشتمل برامج عملها الوطنية على عناصر للرعاية البيئية

الأولية؛

(ب) تقديم الأموال الأولية اللازمة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية للبدء بأنشطة الرعاية البيئية الأولية؛

(ج) تشجيع التعبئة الاجتماعية من خلال الآليات المتعددة حتى يصبح الأطفال وأباؤهم مراكز اتصال فعالة لتوعية المجتمعات المحلية بالقضايا البيئية؛

(د) ودعم أنشطة الدعوة لإدماج اهتمامات الأطفال والمرأة في السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

هاء - أدوار الفئات الرئيسية (الفصول ٢٣ الى ٢٢)

٥٨ - اشتركت الأمانة العامة للأمم المتحدة في عدة أنشطة للمتابعة في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، شملت الفئات الرئيسية ولاسيما المرأة فعقدت في الصين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ حلقة عمل أقاليمية عن دور المرأة في التنمية المستدامة السليمة بيئياً. وأعدت مجموعة من البرامج والمشاريع الإنمائية المستدامة النموذجية الأولية واشترك في الاجتماع عدد من المنظمات غير الحكومية مما يعد مؤشراً على قوة الروابط التي أقيمت مع مجتمع المنظمات غير الحكومية.

٥٩ - وطلبت لجنة مركز المرأة في دورتها السابعة والثلاثين، في قرارها المعنون "المرأة والبيئة والتنمية"، إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين عن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية معلومات عن دور المرأة في البيئة والتنمية القابلة للإدامة، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٦٧/٤٦. وسيبين التقرير الروابط الهيكلية الموجودة بين العلاقات بين الجنسين والتنمية المستدامة. وسيعرض هذا التقرير التدابير اللازمة لتطوير وإدراج التحليل القائم على أساس الجنس كخطوة أساسية في رصد جدول أعمال القرن ٢١ وفي وضع السياسات والبرامج.

٦٠ - وقد أولى مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في مكتب الأمم المتحدة بفيينا في سياق جدول أعمال القرن ٢١ مزيداً من الاهتمام للأبعاد الاجتماعية لمفهوم التنمية المستدامة، مركزاً على دور السياسة الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية في إعادة توجيه أساليب الحياة وأنماط الإنتاج غير المستدامة.

٦١ - وقد جرت أثناء دورة المجلس التنفيذي لليونيسيف لعام ١٩٩٣ مناقشة مستفيضة بشأن تقرير "الأطفال والبيئة والتنمية المستدامة: استجابة اليونيسيف لجدول أعمال القرن ٢١" (E/ICEF/1993/L.2). وفي المقرر ١٤/١٩٩٣، طلب المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي إدماج منظور الرعاية البيئية الأولية كجزء لا يتجزأ من البرامج التي تنفذ بمساعدة اليونيسيف من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية على أساس مستدام ومن أجل حماية الموارد الطبيعية في المجتمع المحلي وحوله واستخدامها على الوجه الأمثل، بما في ذلك من خلال تفويض الأسر وخاصة الطفل والمرأة.

٦٢ - وتقوم اليونيسيف بتعزيز شراكاتها مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث وجماعات المجتمعات المحلية من أجل الشروع في أنشطة مبتكرة تراعي اهتمامات الطفل والمرأة على صعيدي الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، ودعم حملات الدعوة من أجل تعزيز الوعي لدى مقرري السياسات فضلا عن الجمهور بوجه عام، وتعبئة اشترك الناس ومبادراتهم الرامية الى مضاعفة هذه الأنشطة بأعداد كبيرة.

٦٣ - وأنجزت الأمانة العامة للأمم المتحدة دراسة عن الشركات عبر الوطنية وتغير المناخ وقامت بنشر المعايير الخاصة بإدارة التنمية المستدامة. كما قامت الإدارة بإعداد تقرير عن الدروس المستفادة في مجال حماية البيئة الصناعية وبشأن احتياجات الكشف عن المعلومات المتعلقة بالأخطار البيئية. وتم اصدار تقرير عن حالة العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة بشأن التكنولوجيات الخطرة والبدائل المأمونة. وتم إنجاز دراسة استقصائية لأولويات الإدارة البيئية لدى ٢٠٠ من أكبر الشركات عبر الوطنية في العالم وذلك من أجل إتاحة المعلومات وتوفير إطار نموذجي للإدارة السليمة بيئيا.

٦٤ - وقامت منظمة العمل الدولية بإعداد وثيقة عمل خاصة بعنوان "جدول أعمال منظمة العمل الدولية للقرن ٢١" تبرز مجالات الأولوية لجدول أعمال القرن ٢١ التي تتمتع المنظمة بخبرة مستفيضة فيها وتحدد وسائل العمل المتاحة لمنظمة العمل الدولية لدعم الأنشطة في هذه المجالات. وتركز الوثيقة على الأنشطة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية والتي تتصل ببيئة العمل والعمالة والتنمية والتدريب وتقديم الدعم الى العناصر الثلاثية للمنظمة. كما تركز على الأنشطة ذات الصلة ضمن البرنامج الذي تنفذه منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالمرأة والشعوب الأصلية والقبلية وتنمية الهياكل الأساسية القائمة على كثافة العمل والقطاعات غير الرسمية الريفية والحضرية.

واو - الصحة والمستوطنات البشرية والمياه العذبة

(الفصول ٦ و ٧ و ١٨ و ٢١)

٦٥ - طلبت جمعية الصحة العالمية في عام ١٩٩٢ الى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أن يقوم بوضع استراتيجية عالمية جديدة للبيئة والصحة. وتحدد الاستراتيجية اطارا موحدا للعمل الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية لتنفيذ أنشطة الصحة والبيئة لمختلف فصول جدول أعمال القرن ٢١ بما في ذلك الفصل ٦ - بشأن حماية الصحة البشرية وتعزيزها؛ والفصل ٧ - بشأن تعزيز المستوطنات البشرية المستدامة؛ والفصل ١٨ - بشأن المياه العذبة؛ والفصل ١٩ - بشأن الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السامة. وتتولى هذه الاستراتيجية وضع الأهداف على صعيد المنظومة وتحديد الأعمال الاستراتيجية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف من خلال برنامج محسن لتعزيز السلامة الكيميائية وتوسيع نطاق العمل والتعاون في جميع أقسام منظمة الصحة العالمية بشأن المسائل المتصلة بالصحة والبيئة، وتقوية المشاركة مع المنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى.

٦٦ - وقام المدير العام، من أجل تلقي المشورة بشأن المسائل التنظيمية والمؤسسية والمالية المتصلة بالاستراتيجية، بإنشاء مجلس معني بتنفيذ برنامج عمل قمة الأرض من أجل الصحة والبيئة. ويتألف هذا المجلس من ١٠ من كبار الموظفين من الدول الأعضاء المسؤولين عن الصحة والبيئة والتنمية وتقرير السياسات وسيجتمع مرة في السنة.

٦٧ - وستقوم منظمة الصحة العالمية، تنفيذًا لتوصيات الاجتماع الأول للمجلس المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، بتمويل وتنفيذ حوالي ٦ دراسات حالات إفرادية قطرية خلال الأشهر الستة القادمة لإدماج اعتبارات الصحة والبيئة في الخطط الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة التي سيجري إعدادها نتيجة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٦٨ - وبالإضافة إلى ذلك، قامت منظمة الصحة العالمية بوضع أدلة للمبادئ التوجيهية لوزارات الصحة وغيرها من الوزارات ذات الصلة فيما يتعلق بإدماج المسائل الصحية ذات الأولوية، بما فيها التدابير الوقائية وغيرها من التدابير التي يترتب عليها أقل ضرر بالصحة، لدى وضع السياسات والبرامج الخاصة بالأغذية والزراعة والمياه والطاقة والمستوطنات البشرية الحضرية والريفية. وعلاوة على ذلك، قامت منظمة الصحة العالمية، من أجل إرشاد البلدان، بإعداد وثيقة بعنوان "الصحة والبيئة والتنمية - النهج اللازمة لصياغة الاستراتيجيات الخاصة برقاء البشر في إطار جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد القطري".

٦٩ - وطالب المجلس التنفيذي لليونسيف بإدراج حماية الموارد الطبيعية واستخدامها على الوجه الأمثل بطريقة أكثر صراحة في سياق برامج مثل:

(أ) توفير المياه النظيفة، ومرافق الإصحاح المناسبة والتعليم الصحي، بما في ذلك النظافة الصحية الشخصية والنظافة الصحية للأسر المعيشية؛

(ب) كفالة الأمن الغذائي للأسر المعيشية وتعزيز المعرفة بأساليب إعداد الأغذية لتخفيض سوء التغذية؛

(ج) تنفيذ الرعاية الصحية الأولية بما في ذلك مبادرة باماكو، من خلال اشتراك المجتمعات المحلية ومراقبتها؛

(د) تحسين مهارات الحياة الأساسية، كجزء من "التعليم من أجل الحياة"، ومن خلال الآليات الرسمية وغير الرسمية وآليات "القناة الثالثة"؛

(هـ) تعزيز أنشطة محددة تتعلق بدور المرأة في عملية التنمية؛

(و) تقديم الخدمات الأساسية الموحدة في المناطق الريفية والحضرية. وبالرغم من أنه ليس بالإمكان تفصيل اعتمادات الميزانية بدقة، فإن هذه الأنشطة المتصلة بالبيئة تشكل على الأقل ١٠٠ مليون دولار أو ١٢ في المائة من مجموع نفقات اليونسيف البرنامجية. وإذا ما أدرجت نفقات التحسين وغيرها من النفقات المتصلة بالصحة والرامية إلى تحسين البيئة المباشرة للطفل والمرأة، يصبح مجموع المبلغ مساويا لنصف النفقات البرنامجية لليونسيف على الأقل.

٧٠ - ويجري العمل في اليونسيف على وضع الخطط اللازمة للمؤشرات والاساليب الانمائية لاجراء تحاليل منتظمة للأسباب والعواقب البيئية وما لها من آثار على رفاه الطفل والمرأة. وسيتم فيما بعد توفير مبادئ توجيهية مناسبة لكي تستخدمها المكاتب القطرية لليونسيف فضلا عن شركاء اليونسيف في مختلف مراحل عملية البرمجة القطرية، أي، أثناء تحاليل الحالات، ووضع الاستراتيجيات، ووضع البرامج وتقييمها. كما أن من المتوقع أن تزيد هذه الخطط في تشجيع ادراج منظور الرعاية البيئية الأولية في برامج العمل الوطنية، كلما تم استعراضها أو، في بعض الحالات، تم وضعها مجددا.

٧١ - وتولي اليونسيف، في أنشطتها الرامية إلى تمكين الفقراء من السعي للحصول على فرص عيش مستدامة الأولوية إلى الذين تأثرت معيشتهم بصورة خطيرة من جراء: (أ) التصحر، (ب) تدهور النظم الاقتصادية الجبلية، (ج) استغلال الغابات المدارية بطريقة تتسم بالاهمال، (د) الفساد السياسي في المناطق الحضرية.

٧٢ - يضطلع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) حاليا بأنشطة مختلفة في تنفيذ التوصيات الواردة في الفصل ٧ وغيره من الفصول ذات الصلة في جدول أعمال القرن ٢١، مثل الفصول ٩ و ١٧ و ٢١ و ٢٨. ويضم برنامج عمل المركز للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، ضمن هيكله الشامل الذي اعتمدته مؤخرا لجنة المستوطنات البشرية، نواتج وأنشطة من بينها رصد وتقييم الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠؛ وحلقة دراسية اقليمية بشأن الخيارات الاستراتيجية لتحسين المواصلات العامة في المدن الكبرى للبلدان النامية؛ وإنتاج نشرة تقنية شاملة لتوفير مبادئ توجيهية محددة بشأن تدابير السلامة، وأساليب التخطيط قبل الكوارث، والتخطيط للأعمار والإصلاح لما بعد الكوارث في المناطق المعرضة لها.

٧٣ - وعلاوة على ذلك، يستمر الاهتمام على سبيل الأولوية بعدد من البرامج العالمية القائمة ذات الصلة بجدول أعمال القرن ٢١ التي سبق أن اضطلع بها المركز. ومن هذه البرامج، التي اضطلع بها كالعادة بالتعاون مع الوكالات المشاركة الأخرى، برنامج الإدارة الحضرية (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي)، وبرنامج المدن المستدامة وبرنامج بيانات المدن. وأنشأ المركز أيضا برنامجا للمستوطنات والهياكل الأساسية والبيئة، يهدف إلى توفير الدعم التقني لنهج متكامل للهياكل الأساسية البيئية - إمدادات المياه والتصاح والتصريف وإدارة النفايات. ومن أنشطة المركز الأخرى استحداث نهج مستدام وسليم بيئيا لصناعة البناء عن طريق المشاورة العالمية المتعلقة بصناعة البناء التي اشتركت في رعايتها منظمة الأمم

المتحدة للتنمية الصناعية ومركز المستوطنات البشرية (تونس، أيار/مايو ١٩٩٣)، وتنظيم اجتماع لفريق خبراء (لوند، السويد) بشأن المناطق الحضرية والبيئة والطاقة.

٧٤ - وتضطلع الأمانة العامة للأمم المتحدة بمشاريع للمساعدة التقنية في مجال حماية مصادر المياه العذبة من خلال الانظمة المتكاملة لإدارة المياه، وتقييم ورصد مصادر المياه العذبة، وربط أنشطة مصادر المياه العذبة بالمبادرات المتعلقة بالتصحر. ويولى توكيد متزايد لمساعدة الحكومات على بناء قدراتها الذاتية على إدارة مواردها المائية بصورة متكاملة، ووضع خطط رئيسية تستند إلى شبكات أحواض الأنهار.

٧٥ - ويجري العمل حالياً على تنفيذ أنشطة تتصل بتنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١ في مجال مصادر المياه العذبة وذلك في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الأمم المتحدة، والموئل، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، ومعهد التدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويوفر الفريق المشترك بين الأمانات المعني بمصادر المياه والتابع للجنة التنسيق الإدارية المحفل اللازم لتعاون وتنسيق الأنشطة بين الوكالات في سياق جدول أعمال القرن ٢١. وتواصل المنظمات التي هي أعضاء هذا الفريق جهودها المشتركة من خلال افرقة عمل معنية بإدارة المعلومات ومصادر المياه والتنمية الحضرية.

٧٦ - وتقوم فرقة العمل المعنية بإدارة المعلومات في ميدان مصادر المياه، بقيادة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بدراسة إمكانية إنشاء شبكة متكاملة لرصد وتقييم مصادر المياه. ويعهد لفرقة العمل الثانية، برئاسة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بمهمة التوصية بالخيارات اللازمة للتعاون بين الوكالات في مجال تنفيذ أنشطة المتابعة المتعلقة بمسائل المياه في المناطق الحضرية الناشئة عن جدول أعمال القرن ٢١. ويتمثل هدفها الرئيسي في تحديد توجهات السياسة العامة، وأهدافها والفئات المستهدفة فيها، ونطاق وشمول البرامج والأنشطة وصلتها بالمسائل الناشئة عن جدول أعمال القرن ٢١.

٧٧ - وعقدت منظمة الأغذية والزراعة، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي مشاورات خبراء تتعلق بإدارة التكاملة للمياه في المناطق الريفية (روما، ١٥ - ١٩ آذار/مارس ١٩٩٣). وكان الهدف من مشاورات الخبراء هذه يتمثل في وضع الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز التخطيط والتنمية المتكاملين لمصادر المياه في المناطق الريفية؛ وتحديد المجالات ذات الأولوية لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية؛ وإعداد المبادئ التوجيهية اللازمة للإدارة المتكاملة لموارد المياه في المناطق الريفية.

٧٨ - ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم لتحسين البيئة الحضرية من خلال مرفق المبادرة المحلية للبيئة الحضرية.

زاي - الاراضي والتصحر والغابات والتنوع الاحيائي (الفصول ١٠ - ١٥)

٧٩ - تشمل المجالات البرنامجية المدرجة في هذه المجموعة نطاقا واسعا جدا من الأنشطة. ويعتبر كثير من الأنشطة مخصصا للتنفيذ من جانب الحكومات الوطنية وتتمثل المهمة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم الى هذه المساعي الوطنية. بيد أن المتابعة في أحد المجالات - التصحر - ينطوي على إنشاء عملية تفاوضية.

٨٠ - ووفقا لتوصية جدول أعمال القرن ٢١، شرعت الجمعية العامة في عملية إعداد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر، لا سيما في افريقيا. وعقدت الدورة التنظيمية للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع هذه الاتفاقية في نيويورك في الفترة ٢٦ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. ونظمت الأمانة العامة اجتماعين لفريق الخبراء المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٤٧/١٨٨ للتخضير للدورة الفنية الأولى للجنة (نيروبي، ٢٣ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣). ونظمت ثلاثة اجتماعات مشتركة بين الوكالات بغية ضمان التنسيق والمشاركة الكافيين للوكالات والبرامج المعنية. كما قامت الأمانة العامة بخطوات أولية لتنظيم اجتماع للجنة توجيه من المنظمات غير الحكومية كوسيلة لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في العملية.

٨١ - وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل وثيق مع لجنة التفاوض الحكومية الدولية وأمانتها. وستتاح للمفاوضين الفرصة لاستخدام قواعد بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقييماته ومعلوماته المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للتصحر وخدماته الاستشارية في القانون الدولي. ويتوقع أن تتيح الخبرة الكبيرة لبرنامج البيئة في هذه المسائل، المتصلة بخطة العمل لمكافحة التصحر، قيام البرنامج بدور هام في دعم المفاوضات والهيكل التي ستقيمها الاتفاقية.

٨٢ - وتقدم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) دعما تقنيا لإعداد اتفاقية لمكافحة التصحر، عبر توفير اسهامات للأمانة العامة ولل فريق التقني والدورة الأولى للجنة. كما ستوفر الفاو الخبرة القانونية، على سبيل الاحتياط، عبر كل مراحل العملية التحضيرية. وأصدرت الفاو أيضا وثيقة تعرض خبرتها في مجال مكافحة التصحر، كما نشرت استراتيجية لتنمية الأراضي الجافة.

٨٣ - ويدعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لجنة التفاوض الدولية وأمانتها بتقديم اسهامات محددة بشأن المواضيع التالية التي للصندوق فيها خبرة كبيرة، وهي: '١' العوامل الاجتماعية - الاقتصادية في عمليات التصحر؛ '٢' إدارة الموارد الطبيعية عبر نهج نابغة من المجتمع المحلي؛ و '٣' وضع استراتيجيات

بديلة لكسب الرزق في المناطق المعرضة للتصحّر. وفي هذا الصدد، تكتسي الخبرة التي اكتسبت من البرنامج الخاص لبلدان جنوب الصحراء الكبرى المتأثرة بالجفاف والتصحر، التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أهمية بالغة.

٨٤ - ودعم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية الاجتماعات الوطنية ودون الإقليمية للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، والتي تنصب على استراتيجية متابعة جدول أعمال القرن ٢١، ويضع المكتب برنامجاً للتأهب للجفاف وتخفيف آثاره، مؤكداً على بناء القدرة على الصعيدين المحلي ودون الوطني؛ ويساعد الدول الأعضاء المشمولين بولايتهم في عملية المفاوضات الرامية إلى وضع اتفاقية دولية للتصحّر.

٨٥ - ووردت إشارة محددة إلى برنامج الأغذية العالمي في الفرع هاء من الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١: وضع مخططات شاملة للتأهب للجفاف وللإغاثة في حالات الجفاف، من أجل المناطق المعرضة للجفاف. وقررت هيئة إدارة برنامج الأغذية العالمي، وهي لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، في اجتماعها المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، إيلاء المزيد من العناية للتطبيق المنهجي للمساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي لدعم تدابير الوقاية من الكوارث والتأهب لها وتخفيف وطأتها، وتدابير إعادة التأهيل، لا سيما في إفريقيا. وحثت المانحين على توفير موارد إضافية لبرنامج الأغذية العالمي لهذا الغرض. وتتمثل التوجهات الرئيسية للبرنامج في ما يلي:

(أ) إعادة فحص المشاريع الانمائية المدعومة من برنامج الأغذية العالمي للنظر في كيفية تحقيق هدف تخفيف وطأة الكوارث وإعادة التأهيل على نحو أفضل؛

(ب) استخدام بعض ما يوفره برنامج الأغذية العالمي من مساعدات للإغاثة لتخفيف وطأة الكوارث أو إعادة التأهيل إلى جانب الإغاثة؛

(ج) إقامة صلات بالوكالات الممولة الأخرى التي لديها برامج محددة لمساعدة إفريقيا (مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي) لزيادة أثر المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي.

٨٦ - وسيكون من بين الاهتمامات الرئيسية تقديم الدعم لبرامج تخفيف وطأة الكوارث وإعادة التأهيل من خلال الأعمال الكثيفة العمالة، فذلك من شأنه توفير عمالة ودخل فوريين في آن واحد، مما يخفف حدة الفقر ويعزز القدرة على الاعتماد على النفس؛ وتحقيق القدرة على بناء وتحسين الهياكل الأساسية اللازمة بصفة خاصة لزيادة الانتاج الزراعي وحفز النمو الريفي وتعزيز تدابير الحماية من الجفاف والكوارث الأخرى.

٨٧ - واستجابة لما اقترحه مؤتمر دين بوش المعني بالزراعة والبيئة، قرر مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الشروع في إطار برنامجي للتعاون الدولي من أجل تنمية زراعية ريفية مستدامة. ويدمج هذا الإطار البرنامجي أهم توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي، الواردة في الفصل ١٤ إلى جانب توصيات الفصلين ١١ و ١٧ (الحراجة ومصايد الأسماك)، والبرامج ذات الصلة الواردة في الفصول ١٠ و ١٢ و ١٣، وبرامج خطة عمل المؤتمر الدولي المعني بالتغذية، المشترك بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ويشمل الإطار البرنامجي للتعاون الدولي من أجل تنمية زراعية ريفية مستدامة، سلسلة من برامج العمل الخاصة التي يتم تبسيطها لتجمع بين المشاريع الميدانية والأنشطة البرنامجية العادية للفاو في المجالات التالية:

(أ) المشورة في مجال السياسات والمساعدة على التخطيط: المساعدة في سياسات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة، وخطة عمل حفظ الغابات المدارية والاستغلال المسؤول والمستدام لمصايد الأسماك؛

(ب) تحسين معيشة الشعوب: '١' التغذية ونوعية الأغذية؛ '٢' المشاركة الشعبية/تخفيف حدة الفقر؛ '٣' التنمية المستدامة للأسر المعيشية الريفية؛

(ج) الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية: تخطيط استخدام الأراضي وحفظها وإصلاحها وإدارة الموارد المائية وحفظ الموارد الوراثية النباتية وتنميتها واستخدامها، والبرنامج العالمي للموارد الوراثية الحيوانية؛

(د) الاستخدام السليم للمدخلات الزراعية: '١' النظم المتكاملة للتغذية النباتية، '٢' مكافحة المتكاملة للآفات.

٨٨ - والتمس عدد من البلدان المساعدة من الفاو في استعراضات السياسات القطاعية وفي وضع مشاريع تتماشى مع جدول أعمال القرن ٢١ وبرامج العمل الخاصة السالفة الذكر. وفي هذا السياق، يجري وضع الصيغة النهائية لوثيقة رئيسية تتعلق بالاستراتيجية لإرشاد السياسات والإجراءات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة. وستصدر وثائق استراتيجية مشابهة للاستغلال المسؤول لمصايد الأسماك والحراجة المستدامة.

٨٩ - واستعرضت لجنة الغابات التابعة للفاو الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق استشاري لبرنامج عمل حفظ الغابات المدارية بمشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وحللت آثار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على برامج الغابات للفاو وقدمت اقتراحات بشأن كيفية تعزيز الدعم للتنمية المستدامة للحراجة، ولا سيما من خلال برنامج عمل حفظ الغابات المدارية واستخدام اللجان والبرامج الإقليمية للفاو.

٩٠ - ونظرت لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للفاو في وثيقة تتعلق بتحسين الأمن الغذائي عن طريق الزيادة في الانتاجية المستدامة في المناطق الهشة من البلدان النامية ووافقت على أولويات برنامج الفاو للأمن الغذائي والاستدامة. كما تتناول لجنة الزراعة ولجنة مشاكل السلع الأساسية الجوانب ذات الصلة من متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٩١ - واعتمدت لجنة الموارد الوراثية النباتية التابعة للفاو، في مناقشتها للمتابعة، قراراً يهدف إلى تنقيح المشروع الدولي للموارد الوراثية النباتية، لضمان تساوقه وتداؤبه وتكامله مع اتفاقية التنوع الحيائي، تطرق بصفة خاصة إلى مسألة الوصول إلى المجموعات الإحيائية في غير بيئتها الطبيعية وإحقاق حقوق المزارعين.

٩٢ - وستتزعّم منظمة الفاو العملية التحضيرية لعقد مؤتمر تقني دولي معني بالموارد الوراثية النباتية في ١٩٩٥، ليعد "الدراسة الأولى لحالة الموارد الوراثية النباتية في العالم" وخطة عمل لتنفيذ إجراءات جدول أعمال القرن ٢١ المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية، وتشغيل النظام العالمي للموارد الوراثية النباتية بشكل كامل. وقد وسع وعزز البرنامج العالمي المعني بالموارد الوراثية الحيوانية. ويجري تعزيز العمل على حفظ الموارد الوراثية الزراعية والحيوانية والحراجية والسمكية في بيئتها الطبيعية، بما في ذلك الربط بين الشبكات. وتمت الموافقة على مدونة لقواعد السلوك لجمع وتحويل البلازما الجرثومية، ويجري إعداد مدونة أخرى للتكنولوجيا الإحيائية النباتية.

٩٣ - واضطلع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية باستعراض أولي لآثار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على عمليات القروض التي يقوم بها. وتبين من هذا الاستعراض الذي أقره المجلس التنفيذي للصندوق في دورته السابعة والأربعين المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، اتساق عمليات الصندوق مع أحكام جدول أعمال القرن ٢١ في مجالات التنمية الزراعية والريفية المستدامة وإدارة النظم الإيكولوجية الهشة كالجبال والمناطق المعرضة للتصحّر. ولاحظت الوثيقة أن عملية التغيير النوعي، التي شرع فيها الصندوق فعلاً لزيادة التركيز على مسائل الاستدامة في تصميم وتنفيذ مشاريع الصندوق من شأنها أن تزيد من تعزيز هذا الاتساق.

٩٤ - ويتضمن البرنامج الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً لجدول أعمال القرن ٢١ تكثيفاً للجهود الرامية إلى وضع استراتيجية للزراعة المستدامة ودعم شبكة عالمية للزراعة المستدامة والشروع في مبادرة بناء القدرة الوطنية لإدارة الغابات الوطنية.

٩٥ - ومن خلال الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تستخدم التقنيات النووية للتغلب على المشاكل في المجالات التالية: خصوبة التربة، والري وإنتاج المحاصيل، والاستنبات وعلم الوراثة

النباتية، والانتاج الحيواني والصحة الحيوانية، ومكافحة الحشرات والآفات عبر تقنية تعقيم الحشرات التي تخفض من استخدام مبيدات الحشرات وتفتادى الضرر الايكولوجي؛ والكيموايات الزراعية والرواسب.

٩٦ - وسيولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة أولوية قصوى لمساعدة الحكومات على تحقيق الدخول المبكر لاتفاقية التنوع الإحيائي إلى حيز النفاذ وتنفيذها تنفيذاً فعالاً وإقامة أمانة مؤقتة وتعزيز برنامج عملها. وحتى تاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣، وقعت ١٦٤ دولة على الاتفاقية وصدقت عليها ١٤ دولة.

٩٧ - وسيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بناءً على الطلب، في جهود الحكومات وهيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن "البيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة". وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج البيئة مستعد للمشاركة في تنسيق التقييمات الحراجية العالمية والاقليمية وفي تطوير ونشر البيانات الحراجية.

هاء - الغلاف الجوي والمحيطات وكل أنواع البحار (الفصلان ٩ و ١٧)

٩٨ - وبعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، عقدت لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع اتفاقية إطارية لتغير المناخ دورتها السادسة (جنيف ٧-١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢). وقد أنشأت اللجنة فريقين عاملين، يعالج أحدهما مسائل الاتفاقية المتصلة بالالتزامات ويعالج الثاني ما يلي: المسائل المتصلة بالترتيبات المتعلقة بالآلية المالية وتقديم الدعم التقني والمالي إلى البلدان النامية الأطراف والمسائل الإجرائية والمؤسسية والقانونية.

٩٩ - وقد بدأ الفريق العامل الثاني أعماله في الدورة السابعة للجنة (نيويورك ١٥-٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣). وسيدعى الفريقان، كلاهما إلى الاجتماع أثناء الدورة الثامنة (المقرر عقدها في جنيف ١٦-٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣). وتجري الترتيبات لعقد ثلاث دورات إضافية للجنة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

١٠٠ - وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣، بلغ عدد البلدان التي وقعت على الاتفاقية ١٦١ بلداً وعدد البلدان التي صدقت عليها ٢٠ بلداً، وبالمعدل الحالي يمكن أن نتوقع أن يرد التصديق الخمسون على الاتفاقية في أوائل عام ١٩٩٤. ولذلك يجري التخطيط لعقد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في أوائل عام ١٩٩٥. وقد عرضت حكومة ألمانيا استضافة الدورة.

١٠١ - وسيتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعاوناً وثيقاً مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة في دعم تنفيذ اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال التابع لها، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة لتغير المناخ وذلك، بوجه خاص، عن طريق تنسيق الدراسات القطرية المتصلة بالمناخ وعن طريق تشجيع برامج التعليم وزيادة الوعي. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً برامج البحث والرصد

والملاحظة والتقييم وسيشارك فيها ولا سيما برنامج المناخ العالمي والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ونظام ملاحظة المناخ العالمي.

١٠٢ - وبغية نهج منسق كمتابعة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تتناول المنظمة العالمية للأرصاد الجوية موضوعين رئيسيين: (أ) كيفية تعزيز طاقة وقدرة المنظمة برمتها أي أمانة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والخدمات الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجية للبلدان الأعضاء فيها؛ و (ب) وكيفية تعزيز تنسيق البرامج الدولية ولا سيما تلك التي تتعاون فيها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع المنظمات غير الحكومية.

١٠٣ - وقد اجتمع الفريق العامل المشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والجماعة الأوروبية المعني بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بما في ذلك بناء القدرات في الفترة من ١٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وفي الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣. واستعرض الفريق العامل المجالات البرنامجية في جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ من حيث صلتها ببرامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واقترح برامج لتلبية الاحتياجات في مجال بناء قدرات البلدان الأعضاء، وأعد مبادئ توجيهية بشأن دور الخدمات الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجية ودور المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في توفير معلومات علمية ومشورة في مجال المناخ والأنشطة ذات الصلة. وستبحث التوصيات والاستنتاجات التي توصل إليها الفريق العامل التابع للجماعة الأوروبية في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي التي تعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣.

١٠٤ - وفي ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أكد الاجتماع الحكومي الدولي لبرنامج المناخ العالمي المنظم بالاشتراك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبرنامج الدولي للاتحادات العلمية على أهمية برنامج المناخ العالمي والأنشطة المرتبطة به في مواصلة الإسهام بصورة فعالة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وأعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول. وأقر الاجتماع أنه يمكن عن طريق الزخوم الرئيسية الأربعة التي يقترحها البرنامج العالمي للبيانات المناخية والأنشطة المتصلة به، يمكن تحقيق تقدم وفوائد في المستقبل. وعلى وجه الخصوص:

(أ) ستقدم خدمات أساسية لدعم التنمية المستدامة؛

(ب) سيفضي تحسين التوقعات بشأن المناخ وتغييره على مدى فترات تتراوح بين فصول وقرون إلى التقدم في العلم والتكنولوجيا المتصلين بالمناخ؛

(ج) سيؤدي التقدم في نظام ملاحظة المناخ الى زيادة المعرفة بالمناخ العالمي من جميع جوانبه؛

(د) ستوضع استراتيجية للاستجابة للتقليل من إمكانية تأثر المجتمعات عن طريق إدخال تحسينات على التقييمات المتعلقة بكيفية تأثير تقلبات المناخ وتغيره على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

١٠٥ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاوناً وثيقاً مع الوكالات الثلاث الشريكة له (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيدو، والبنك الدولي) في تنفيذ البرامج في إطار الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان النامية في تخطيط وإعداد وتنفيذ برامج ومشاريع وأنشطة قطاعية قطرية لاستبدال غازات الكلور والفلور والكربون والهالون والمواد الأخرى المستنفذة للأوزون والتخلص منها على مراحل عن طريق التدريب التقني في الموقع ودخل البلد والدورات الدراسية الخارجية ودراسات الجدوى ودراسات ما قبل الاستثمار ومشاريع البيان العملي، وبناء على طلب البلد، مشاريع الاستثمار. ويتبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجاً قائماً على أساس القطاعات يغطي الهباء الجوي والتبريد وتكييف الهواء وتكييف الهواء المتنقل والرغويات والمذيبات والهالون المستعمل في أجهزة إطفاء الحرائق. والميزة الرئيسية لهذا النهج تتمثل في نشر تكنولوجيا فعالة من حيث التكلفة واستراتيجية للتكرار.

١٠٦ - وتساهم منظمة الأغذية والزراعة مساهمة فعالة في أعمال مختلف الأفرقة العاملة التابعة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وتتعاون تعاوناً وثيقاً مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في تنظيم الاجتماع الحكومي الدولي للبرنامج العالمي لتغير المناخ. وتركز أنشطة الفاو في هذا الميدان على ما يلي: الاستعمال السليم للطاقة ولاسيما الوقود الحيوي كبديل للوقود الأحفوري؛ واستكمال الدراسة المتعلقة بالقدرة على إعالة السكان بالاستناد إلى المناطق الزراعية الأيكولوجية ونماذج تغير المناخ؛ والدراسات المتصلة بآثار تغير المناخ على المحاصيل والزراعة المروية بما في ذلك تكييف أنواع الشجر والمحاصيل والحيوانات؛ ودراسة استقصائية عن الأماكن الساحلية المنخفضة في العالم ونظام المعلومات الجغرافية لدعم إدارة المناطق الساحلية. ومن المقرر أن تعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ مشاورة تقنية لدراسة الآثار السلبية والايجابية لتغير المناخ ومن بينها الآثار التي تترتب على نفاذ طبقة الأوزون بالنسبة لإنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات والأحراج ومصائد الأسماك.

١٠٧ - ويشمل برنامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية أنشطة متصلة بحماية الغلاف الجوي عن طريق برامج لتحسين كفاءة الطاقة وحفظها وتعزيز وترويج مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وقد عملت الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويدية للتعاون التقني والاقتصادي الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وعدد من الوكالات الثنائية الأخرى، على تعزيز استراتيجيات تحقيق الكفاءة في قطاع الطاقة. وأدت مبادرة ستكهولم المعنية بالطاقة والبيئة والتنمية المستدامة دوراً رئيسياً في تعزيز مسألة حفظ الطاقة وكفاءتها في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني

بالبيئة والتنمية. وأنشأت أيضا فريق الطاقة الشمسية المعني بالبيئة والتنمية لاعداد تقرير تقني عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

١٠٨ - والعمل جار حاليا في الأونكتاد لإعداد صكوك تستند إلى عوامل السوق لحماية الغلاف الجوي تضم عنصريين: اجراء بحوث عن نظام عالمي لاستحقاقات الانبعاثات الكربونية القابلة للتداول (رخص قابلة للتداول)؛ وبحوث لوضع صكوك أساسها الضرائب من أجل تمويل حماية البيئة. وتجرى دراسات حالات افرادية عن تنفيذ الترتيبات المتعلقة بموازنة ثاني أكسيد الكربون. وعلاوة على ذلك تجرى حاليا دراسات عن آليات جديدة للتنفيذ المشترك للالتزامات المتعلقة باستعمال استحقاقات الانبعاثات الكربونية القابلة للتداول؛ ومتطلبات التصميم الأساسية لنظام استحقاقات الانبعاثات الكربونية، وقواعد وأنظمة نموذجية للاستحقاقات السوقية من ثاني أكسيد الكربون.

١٠٩ - وتشجيع اليونيدو، بفعالية، الكفاءة في حفظ الطاقة وفي استعمالها النهائي لاسيما في البلدان النامية المعتمدة على الوقود الاحفوري. ويتضمن هذا إدخال تكنولوجيا للاحترق عالية الكفاءة وتكنولوجيا عمليات صناعية تتسم بالكفاءة من حيث الطاقة وتعزيز حفظ الطاقة. وتدعم اليونيدو أيضا استحداث مصادر مثل الطاقة الشمسية والهيدروجينية والطاقة المائية الصغيرة النطاق التي تكون انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عنها في حدها الأدنى. وقد أصبحت اليونيدو الوكالة الرابعة المنفذة لبروتوكول مونتريال منذ عام ١٩٩٣ وسوف تنفذ مشاريع صناعية للتخلص التدريجي من المواد المستنفذة للأوزون في المواد المستعملة في البلدان النامية اعتبارا من عام ١٩٩٣.

١١٠ - في آذار/مارس ١٩٩٣، عدل مجلس منظمة الطيران المدني الدولي مقاييس التحكم بانبعاثات محركات الطائرات بتخفيض المقادير المسموح بها من أكاسيد النتروجين بنسبة ٢٠ في المائة، وتهدف هذه المقاييس في المقام الأول إلى تخفيض أثر هذه الانبعاثات في نوعية الهواء في المناطق المجاورة للمطارات. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ما زالت منظمة الطيران المدني الدولي تكشف جهودها لمعالجة انبعاثات محركات الطائرات وإسهامها المحتمل في المشاكل البيئية في الطبقات الجوية العليا، كالاختراق العالمي واستنزاف طبقة الأوزون.

١١١ - وقد اعتمدت جمعية منظمة الطيران المدني الدولي في دورتها التاسعة والعشرين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، القرار A29-12 الذي تؤيد فيه مقرر مجلس منظمة الطيران المدني الدولي بتوسيع أنشطة المنظمة بشأن انبعاثات محركات الطائرات وأنشطة لجنيتها المعنية بالحماية البيئية للطيران ويؤكد على الاستعجال بإيلاء الاهتمام لتلك الأنشطة. وما زالت منظمة الطيران المدني الدولي لعدة سنوات تعالج مشكلة ضجيج الطائرات وما زالت في الطليعة في مجال وضع الحلول، بما فيها وضع مقاييس للترخيص بضجيج الطائرات واعتماد سياسة عالمية في هذا المجال واستعراضها.

١١٢ - ولدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها الوكالة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي يحق لها تناول جميع جوانب الطاقة النووية، برنامج شامل يغطي تنمية الطاقة النووية على نحو مأمون وسليم بيئياً، بدءاً من استخراج اليورانيوم وانتهاء بإدارة النفايات المشعة. وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع وكالات أخرى، بمساعدة البلدان النامية عن طرق توفير أدوات تحليلية للتخطيط في مجالي الطاقة والكهرباء، ولاسيما إدماج الآثار الصحية والبيئية لمختلف الخيارات باستعمال منهجيات تعمل بمساعدة الحاسوب. أما فيما يتعلق بتغير المناخ، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤيد العمل التقني الذي يتناول المسائل المتصلة بالطاقة كما يتناول آثار تغير المناخ باستعمال أساليب النظائر المشعة لتفهم الدورة العالمية للكربون.

١١٣ - وقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته السابعة عشرة أن يعقد في أواخر عام ١٩٩٥ اجتماعاً حكومياً دولياً بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية المنشأ. وفضلاً عن ذلك، سوف يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاستفادة على نحو كامل من الخبرة المكتسبة في إطار برنامج البحار الإقليمية التابع له، بدعم الاستعدادات للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وخصوصاً بعقد اجتماعات تحضيرية تقنية إقليمية.

١١٤ - وعقب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية مباشرة، جرى تعميم مقتطفات ذات صلة من برنامج أعمال القرن ٢١ على مجلس المنظمة البحرية الدولية، ولجنة السلامة البحرية، ولجنة حماية البيئة البحرية، والاجتماع الاستشاري للأطراف المتعاقدين في اتفاقية لندن، ١٩٧٢. واعترفت لجنة حماية البيئة البحرية بأهمية اتخاذ إجراءات سريعة ومنسقة لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ووافقت على أن تعمل بوصفها مركز اتصال في إطار المنظمة البحرية الدولية لاستعراض الآثار المترتبة على جدول أعمال القرن ٢١، مع مراعاة الحاجة إلى قيام لجان أخرى في المنظمة بالنظر في جدول أعمال القرن ٢١. وقد لقي هذا الإجراء للجنة حماية البيئة البحرية تأييداً من مجلس المنظمة البحرية الدولية في دورته التاسعة والستين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

١١٥ - وقد ركزت المناقشات في إطار لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة على ما يلي: '١' المسائل المتصلة بالأرصدة السمكية التي توجد في منطقتين اقتصاديتين خالصتين أو أكثر والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (وهي ما كان موضوع اجتماع تقني عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)، و '٢' أولوية اتخاذ الإجراءات بشأن الإدارة المسؤولة لمصائد الأسماك والعمل بشأن الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية (المبادئ التوجيهية المشتركة التي يجري إعدادها مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمبادئ التوجيهية القطاعية التي تعمل منظمة الأغذية والزراعة على إعدادها).

طاء - المواد الكيميائية السمية والنفايات الخطرة (الفصول ١٩ و ٢٠ و ٢٢)

١١٦ - وجه الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبتصريفها الدعوة إلى الأطراف كي يتعاونوا بعضهم مع البعض الآخر مباشرة أو من خلال الأمانة العامة في تنفيذ الأنشطة المتصلة باتفاقية بازل الواردة في الفصلين ٢٠ و ٢١ من جدول أعمال القرن ٢١.

١١٧ - وقرر الاجتماع تنفيذ أنشطة كالأنشطة التالية بوصفها ذات أولوية: تقديم المساعدة للبلدان النامية في وضع قوائم خاصة بانتاج النفايات الخطرة والمحافظة على هذه القوائم؛ وزيادة الإدراك العام والمعلومات بشأن النفايات الخطرة؛ ووضع برامج تدريبية وتعليمية ذات صلة مخصصة لصانعي القرارات في المؤسسات الصناعية والحكومات؛ وتقديم الدعم للمؤسسات الوطنية في معالجة النفايات الخطرة؛ وتوفير المساعدة في تقدير الأخطار الصحية والبيئية الناجمة عن التعرض للنفايات الخطرة؛ والتعاون في صياغة اتفاقات إقليمية، كاتفاقية باماكو؛ ورصد الاتجار غير المشروع بالمنتجات والنفايات السمية والخطرة؛ ووضع مبادئ توجيهية لتقدير تكاليف وفوائد مختلف النهج إزاء اعتماد إنتاج أنظف والتخفيف من النفايات إلى الحد الأدنى؛ وإدارة النفايات الخطرة على نحو سليم بيئيا بما في ذلك إصلاح المواقع الملوثة. كما تقوم أمانة الاتفاقية بالاضطلاع بعدد من الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا في هذا المجال أو بالتخطيط لها.

١١٨ - وفيما يتعلق بالادارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السمية، أوصى جدول أعمال القرن ٢١، في جملة أمور، أن يكون التعاون بشأن السلامة الكيميائية بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية في اطار البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية نواة للتعاون الدولي بشأن الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السمية. ودعا المدراء التنفيذيين لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى عقد إجتماع حكومي دولي للنظر في توصيات اجتماع لخبراء عينتهم الحكومات، عقد في لندن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بشأن إنشاء محفل حكومي دولي معني بتقييم الأخطار الكيميائية وإدارتها.

١١٩ - وقد شرعت لجنة التنسيق فيما بين الأمانات التابعة للبرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، التي تتكون من ممثلين عن المنظمات الثلاث (منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) التي تشارك حاليا في البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، في مشاورات مشتركة بين الوكالات بغية دراسة الآثار المترتبة على هذه التوصية وعلى دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وقد دعت أيضا كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والجماعة الأوروبية للمشاركة في هذه المشاورات.

١٢٠ - وبدأ الرؤساء التنفيذيون لمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية بالاستعدادات لعقد اجتماع حكومي دولي، يزمع عقده في عام ١٩٩٤. وسوف يطلب منه دراسة الاختصاصات المقترحة وإجراءات العمل فيما يتعلق بآلية حكومية دولية معنية بتقييم وإدارة المخاطر الكيميائية وإلى

اعطاء توجيه في مجال السياسة العامة بشأن إحراز أهداف محددة مطلوبة لدى تنفيذ المجالات البرنامجية الستة الواردة في الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١. ومن المنتظر أن يعقد اجتماع تحضيرى أو اجتماعان تحضيريان للحكومات قبل عقد الاجتماع نفسه، ويزعم عقد الاجتماع التحضيرى الأول بصورة أولية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وفي إطار هذه العملية، تولي منظمة العمل الدولية اهتماما خاصا إلى تسهيل اتخاذ إجراءات بشأن تنسيق تصنيف المواد الكيميائية السمية وتمييزها بالبطاقات.

١٢١ - يشتمل برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة التقنية على مشاريع تتصل بالادارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة، لا سيما فيما يتعلق بصناعة التعدين من خلال تعزيز برنامج الموارد المعدنية.

١٢٢ - وقرر مجلس ممثلي مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة تمديد ولاية الفريق العامل المعني بتصدير البضائع المحظورة محليا وغيرها من المواد الخطرة بغية النظر في أمور منها الأحكام ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١.

١٢٣ - تقود الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشاريع مشتركة بين الوكالات بشأن إدارة الأخطار وبشأن قواعد البيانات ومنهجيات التقييم المقارن لنظم الطاقة. وتبادر الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إبرام وتنفيذ صكوك قانونية دولية تتعلق بالاستعمال السليم للطاقة النووية، كما تقدم الدعم لها. ومما له صلة خاصة بجدول أعمال القرن ٢١ الاتفاقيات المتعلقة بالتبليغ المبكر في حالة وقوع حوادث نووية أو طوارئ إشعاعية وتقديم المساعدة في ذلك، ومدونة قواعد الممارسات المتعلقة بحركة النفايات المشعة عبر الحدود الدولية، واتفاقية السلامة النووية (قيد التفاوض). وتتخذ مقاييس الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن السلامة النووية وما يتعلق بها من خدمات للسلامة في الميدان النووي أهمية خاصة في دفع المرافق النووية في كل مكان نحو أرفع المقاييس الممكنة في مجال السلامة.

١٢٤ - وتدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنشاط أعمال البحث والتدريب في مجال رصد بقايا مبيدات الحشرات والمواد الكيميائية السمية باستعمال تقنيات نووية. فالمقادير الكبيرة من الأسمدة التي يجري استعمالها تخلق مشاكل خطيرة في مجال التلوث. وتستعمل تقنيات النظائر لدراسة تمثل الأسمدة وهدرها بغية التوصل إلى الاستفادة المثلى منها وتخفيض آثارها السلبية على البيئة. ويشجع جدول أعمال القرن ٢١ دعم الجهود الجارية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية وضع ونشر معايير ومبادئ توجيهية للسلامة من النفايات المشعة، ويدعو إلى زيادة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لبناء القدرات في هذا المجال.

١٢٥ - إن اعتماد مدونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقواعد الممارسات المتعلقة بحركة النفايات المشعة عبر الحدود الدولية في عام ١٩٩٠ بتوافق الآراء يؤكد التزام الدول السياسي بمنع أية حركة للنفايات المشعة عبر الحدود دون ترخيص. وإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مستعدة لإرسال خبراء، بناء على الطلب، إلى أية دولة عضو تحتاج إلى المساعدة فيما يتصل بمشاكل النفايات المشعة بما في ذلك "إغراق" المواد المشعة.

ثالثا - الاستنتاجات

١٢٦ - إن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، لدى رصد التقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي تكامل الأهداف البيئية والانمائية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، ستدعى إلى أداء دور هام في اسداء المشورة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق تنسيق أفضل وتكامل للجهود فيما بين جميع المنظمات المعنية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي، لتقدم إلى المجلس بذلك مساعدة فعالة في النهوض بدوره التنسيق المتوخى على النحو الوارد في الميثاق.

١٢٧ - وستوفر اللجنة أيضا محفلا هاما لاستعراض المساعدة التقنية والاستشارية والمالية التي تتطلبها البلدان من منظومة الأمم المتحدة دعما للجهود الوطنية للتنمية المستدامة وللقيام، وفقا لذلك، بوضع توصيات متوجهة نحو اتخاذ الاجراءات في هذا المجال.

١٢٨ - وقد تم خلال المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية التي نظمها مكتب اللجنة في نيسان/أبريل ١٩٩٣ وفقا للمقرر الثاني من دورتها التنظيمية التوصل إلى تفاهم على أن "اللجنة، اذ تأخذ في الاعتبار برنامج عملها الموضوعي المتعدد السنوات، ستطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعو وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية، إلى إعداد تقارير محددة بشأن أنشطتها في مجال متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية مع تركيز خاص على المشاريع والمبادرات الجارية والمستقبلية. وفي هذا السياق، ستطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يعد، على أساس سنوي، تقريراً تحليلياً موحداً يضم المعلومات المتصلة بأنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ويعطي فكرة موجزة عن الثغرات، ويقف على التقدم المحرز. وستنظر اللجنة في هذا التقرير، جنباً إلى جنب مع تقرير لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات وغير ذلك من اسهامات لجنة التنسيق الادارية ذات الصلة. ويمكن أن تتاح للجنة تقارير فرادى الوكالات بوصفها وثائق معلومات أساسية".

١٢٩ - كما تم التوصل إلى تفاهم على أن تدعو اللجنة "المنظمات ذات الصلة من دولية واقليمية ودون اقليمية وحكومية دولية من خارج منظومة الأمم المتحدة إلى اعداد تقارير تقدمها إلى الأمين العام عن أنشطتها المتصلة بالتنمية المستدامة مع تركيز خاص على المشاريع والمبادرات الجارية والمستقبلية، على أن يوضع في الاعتبار برنامج عمل اللجنة الموضوعي المتعدد السنوات. وسيطلب إلى الأمين العام أن يعد، على أساس سنوي، تقريراً يحتوي على موجز تحليلي للأنشطة ذات الصلة لهذه المنظمات. وستنظر اللجنة في هذا التقرير جنباً إلى جنب مع التقارير المذكورة في الفقرة الواردة أعلاه بغية وضع توصيات بصدد السياسة العامة تهدف إلى كفالة تحقيق تعاون فعال وقدر أكبر من التكامل في أنشطة المنظمات الحكومية الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء".

١٣٠ - وفي حين أنه يلزم أن تتخذ اللجنة اجراءات رسمية بشأن التوصيات المذكورة أعلاه، يعتقد الأمين العام أن تنفيذها سيعزز فعالية اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وهو مستعد لإعداد التقارير والدراسات المتوخاة أعلاه.

الحواشي

(١) انظر "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢" (A/CONF.151/26)، المجلد الأول، الفصل الأول، المرفق الثاني.

(٢) سيرد البيان في تقرير لجنة التنسيق الادارية عن دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣، الذي سيصدر تحت الرمز A/AC/1993/14.

— — — — —